جامعة يحـــي فـــارس المديـــــة
كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية

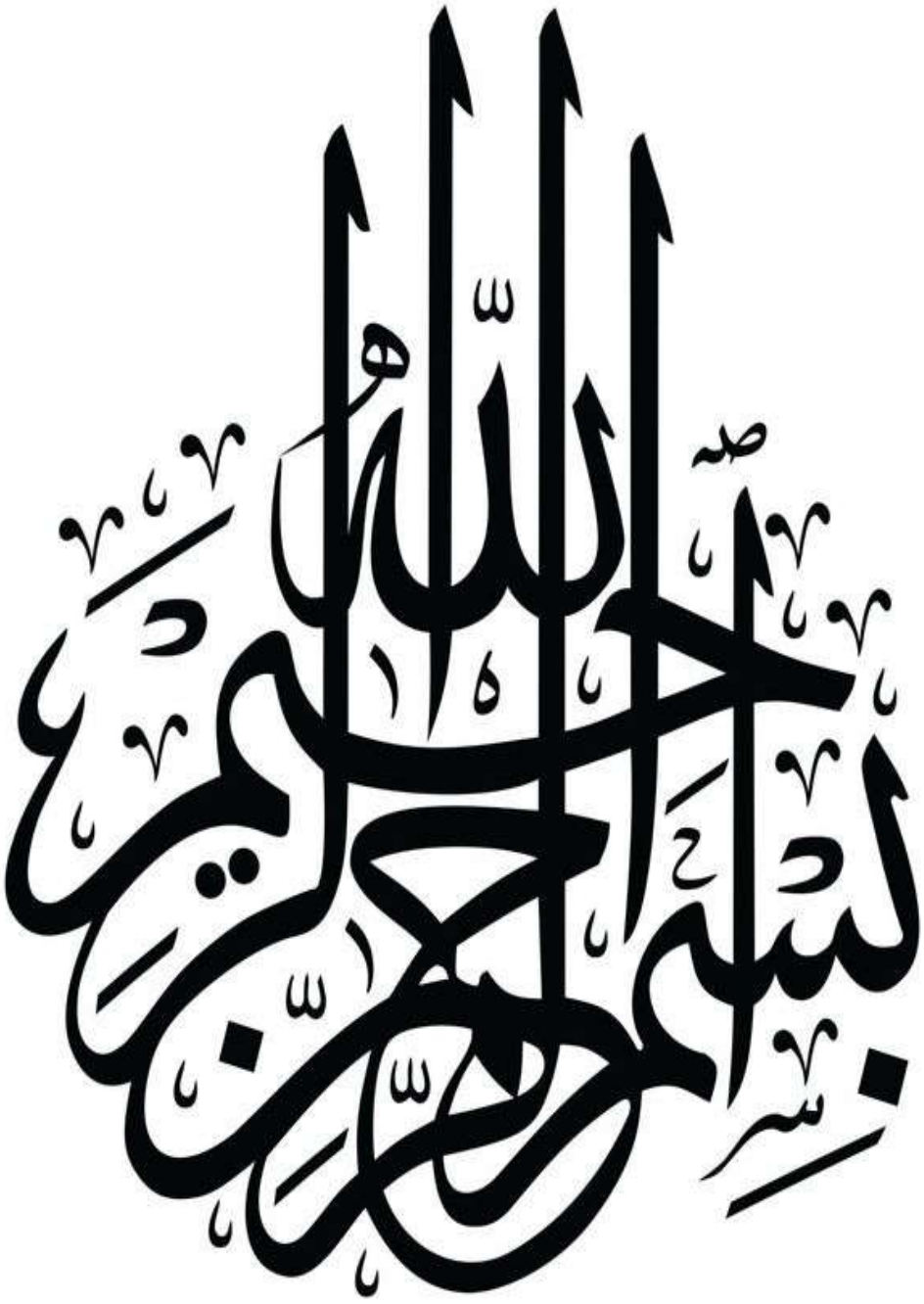
دراسة حالة لمفتشية الضرائب بقصر البخاري

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص محاسبة

من إعداد الطالبة
○ اميرة بن شارف

تحت إشراف الدكتور:
○ محمد طلحة

السنة الجامعية 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى والدي العزيزان أدامهما الله لي إلى إخوتي إلى زوجي إلى كل من تعلق بهم وطاب إلقاء بصحبتهم وإلى أصدقائي وإلى أقاربي الذين كانوا ولا زالوا وسيضلون بإذن المولى أعز ما أملك يا صحبة الأمس وصحبة اليوم وصحبة الغد أحبكم في الله، كما لا أنسى أخوالي وخالاتي وأعمامي وكل من الألف إلى الياء،إلى الأساتذة الكرام أكرم الله عليهم،أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من دعمني في مشواري الدراسي وزرع في نفسي الطموح والمثابرة، والدي العزيز اسأل الله أن يمده بالصحة والعافية، إلى بسمة الحياة ونبع الحنان أمي الغالية التي صبرت على كل شيء، وكانت سندي في الشدائد بدعائها. حفضهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما،إلى كل أصدقائي دون استثناء ومن كانوا برفقتي في مسيرتي الدراسية، إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي،إليهم جميعا أهدي عملي هذا..

الشكر والتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أله وصحبه اجمعين اما بعد نشكر الله الكريم رب العرش العظيم على توفيقه لإتمامي لهذا العمل وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله". وعلى هذا نتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان الى الاستاذ الفاضل طلحة محمد علي قبوله الاشراف على هذا العمل ولما قدمه لنا من توجيهات ونصائح لك منا كل الثناء والشكر والتقدير.كما لا ننسى توجيهات الاستاذة الفاضلة "ذهبية ابتسام" التي لم تبخل علينا بالمعلومات شكرا جزيلا.

كما نخص بالشكر الجزيل للمؤطر "مصباحي ناصر" وبعض اعوان إدارة الضريبية على دعمهم وتقديمهم يد العون والمساعدة بالمعلومات التوجيهية التي ساعدت وبشكل كبير على إنجاز هذا العمل وإلى جميع من كان له دور من قريب او بعيد بصغيرة او كبيرة وختاما أسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع ويبارك فيه والله ولي التوفيق.

الملخص (بالعربية):

في زمن أصبحت فيه الرقمنة جزءا من حياتنا اليومية، لم يعد من المقبول ان تبقى الإدارة الضريبية تعتمد على الأساليب التقليدية. من هذا المنطلق، سلطنا في بحثنا هذا الضوء على دور رقمنة النظام الجب في تحسين اداء الرقابة الجبائية من حيث كشف التهرب الضريبي فمن خلال المقابلة المعمقة مع 4 موظفي الضرائب حول اهمية الرقمنة مع العمل الرقابي والتفتيش الذي يقومون به. النتائج كشفت عن تحسن ملحوظ، لكن الطريق ما يزال يتطلب مجهودا في جانب التكوين، وتأمين البنية التحتية، وتجاوز مقاومة التغيير. هذه المذكرة دعوة للتفكير والعمل، من اجل إدارة جبائية أكثر عدلا وفعالية.

الكلمات المفتاحية:الرقمنة,االرقابة الجبائية ,النظام الضريبي.

Abstract (in English) :

In an era where digitization has become an integral part of our daily lives, it is no longer acceptable for the tax administration to rely on traditional methods. From this perspective, our research sheds light on the role of digitizing the tax system in improving the performance of tax oversight, particularly in detecting tax evasion. Through in-depth interviews with four tax officers regarding the importance of digitization in conjunction with their oversight and inspection work, the results revealed significant improvements. However, the road ahead still requires effort in areas such as training, securing infrastructure,and overcoming resistance to change. This memorandum is a call for reflection and action towards a fairer and more effective tax administration.

فهرس المحتويات

	الصفحة
الفهرس	I
قائمة الجداول	II
قائمة الاشكال	III
قائمة الملاحق	IV
قائمة الرموز والمختصرات	V
المقدمة.	VI
الاطار النظري	
الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	
المبحث الأول: الدراسات السابقة	2
المطلب الأول: دراسات وطنية	2-4
المطلب الثاني: دراسات عربية	4-6
المطلب الثالث: دراسات اجنبية	6-8
المطلب الرابع: التعقيب عن الدراسات السابقة	8-11
المبحث الثاني: واقع الرقمنة في الإدارة العمومية	12
المطلب الأول: أسباب لجوء القطاع العام الى الرقمنة	13-14

المطلب الثاني: التحديات وعوامل نجاحها	14-16
المطلب الثالث: اليات التحول من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الضريبي الرقمي	16-20
المطلب الرابع: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية	20-21
المبحث الثالث: ماهية الرقابة الجبائية	22
المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها	23-25
المطلب الثاني: أسباب اجراء الرقابة الجبائية ومبادئها	25-28
المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية	28-30
المطلب الرابع: مؤشرات الأداء الجبائي	30-33
خلاصة الفصل	34
الاطار التطبيقي	
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمفتشية الضرائب بقصر البخاري	
المبحث الاول: تقييم عام لمفتشية الضرائب لقصر البخاري	36
المطلب الاول: النشأة (لمحة عن المفتشية)	36-38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومهام المفتشية	38-40
المطلب الثالث: الأنظمة المتبعة لمفتشية الضرائب بقصر البخاري	40-44
المبحث الثاني: واقع الرقمنة في مفتشية الضرائب لقصر البخاري	45

المطلب الاول: البرمجيات المستخدمة	**45-55**
المطلب الثاني: المواقع الالكترونية	**55-60**
المطلب الثالث: المنصات الرقمية	60-66
المبحث الثالث: رصد دور الرقمنة في الرقابة الجبائية على مستوى مفتشية الضرائب لقصر البخاري	**67**
المطلب الاول: المنهجية المستخدمة في تقييم الرقمنة	67-70
المطلب الثاني: نتائج المقابلة	70-74
خلاصة الفصل	**75**
الخاتمة	

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمفتشية	**38**

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الأداء الخاصة بالرقابة الجبائية	32-33
02	مزايا وعيوب النظام الحقيقي	42
03	مزايا وعيوب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	44

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات العقد	46
02	بيانات مخصصة للضريبة	48
03	حساب الضريبة	49
04	البيانات عقود الايجار	51
05	وضعية التصريح	52
06	حساب الضريبة	53
07	تسيير الأرشيف	54
08	موقع طلب الشهادة C20	56
09	حساب مبلغ الضريبة	59-60
10	منصة مساهمتك	62
11	منصة جبايتك	64
12	منصة طابعكم	6

قائمة الرموز

الرمز	التسمية باللغة الاجنبية	التسمية باللغة العربية
Irs	Internal Revenue Service	مصلحة الضرائب الامريكية
Access	Access	الاتاحة
CPI	Intégration des données clients	تكامل بيانات العملاء
DGE	Échange de gouvernement numérique	تبادل الحكومة الرقمية
CDI	Interface de paiement du citoyen	واجهة دفع المواطن
IF4	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة

المقدمة

في ظل التغيرات التكنلوجية والاقتصادية اللتي يشهدها العالم عامة والجزائر خاصة. تعتبر رقمنة النظام الضريبي أحد أهم الركائز الأساسية في تنمية موارد الدولة وتحقيق التوازنات الاقتصادية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة وبالتالي فرضت على الاقتصاد الوطني الجزائري تحسين جودة الخدمات الضريبية واستخدام البيانات العامة والشخصية. . وفقا للتقارير الصادرة عن وزارة المالية وأيضا دعم تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي الجزائرية فقد شهدت نسبة الرقمنة في مصالح الضرائب تطورا ملحوظا حيث ارتفعت نسبة التصريحات الجبائية الالكترونية من 18%سنة 2018 الى اكثر من 65%في سنة 2023 وهو ما يعكس توجها جادا نحو الادارة الالكنرونية .كما ساهم هذا التحول الرقمي في رفع مستوى التحصيل الجبائي بنسبة تقارب 12% خلال نفس الفترة مقارنة بالطريقة التقليدية وقد شكلت جائحة كوفيد-19 (2019-2020) حافزا اضافيا لتسريع وتيرة الرقمنة حيث لجات الدولة الى حلول تكنولجية لضمان استمرارية الاداء الاداري ما ساعد على كشف العديد من حالات التهرب والغش الضريبي واللتي تقدر حسب تقرير المديرية للضرائب بحوالي 700مليار دينار سنويا كعائدات ضائعة بسبب التهرب الضريبي.

ان رقمنة النظام الضريبي قدمت دفعا قويا في اتجاه ترسيخ الادارة الالكترونية الحديثة بعيدا عن الطابع التقليدي البيروقراطي مما سمح بتقليص اعباء الموظفين وتقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة الملفات, اضافة الى تحقيق اكثر شفافية بين الادارة ودافعي الضرائب

في هذا الاطار اصبحت سياسة التحديث اللتي تنتهجها الدولة لمواجهة التحديات الضريبية اكثر نجاعة من خلال رقمنة الادارة الجبائية تماشيا مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي .كما ان اعتماد الحلول الرقمية اتاح امكانية مراقبة المعاملات الجبائية بشكل دقيق ما عزز قدرة الدولة على استرجاع حقوقها الضريبية القانونية

وعليه فان الحديث عن رقمنة النظام الضريبي واثره في تحسين اداء الرقابة الجبائية لم يعد ترفا بل ضرورة استراتيجية لتسهيل عمليات التصريح والتحصيل الضريبي

وبناءا على ما سبق, وضمن موضوع الدراسة الموسوم "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين اداء الرقابة الجبائية**"فقد تم الاعتماد في الشطر النظري على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الانسب لفهم الظاهرة بينما في الشطر النظري خصصناه للتعمق في اثر العملي للرقمنة على الادارة الجبائية في الجزائر باعتمادنا على منهج دراسة حالة

*إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **إلى أي مدى ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

– ما أثر الرقمنة على النظام الضريبي؟

– ماهي علاقة رقمنة النظام الضريبي بالرقابة الجبائية؟

–ماهو واقع نظام المعلومات الجبائي بمفتشية الضرائب قصر البخاري؟

***فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:**الرقمنة تحسن كفاءة عمليات الرقابة من خلال تقليل وقت المعالجة وزيادة عدد الملفات المفحوصة.
- **الفرضية الثانية:** الرقمنة تقلل من التهرب الضريب من خلال رفع نسبة اكتشاف المخالفات.
- **الفرضية الثاثة:**الرقمنة تعزز الشفافية في الرقابة الجبائية من خلال تقليل التدخل البشري.

– **الفرضية الرابعة**:الرقمنة تخفض التكاليف لعمليات الرقابة الجبائية من خلال تقليل الاعتماد على الموارد البشرية والوثائق الورقية.

***اسباب اختيار الموضوع:**

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب موضوعية

الاتجاه العالمي نحو رقمنة الإدارة الجبائية ودعم نظام المعلومات الجبائي.

– حاجة النظام الضريبي للرقمنة قصد محاربة الغش والتهرب الضريبي.

– الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع تبعا لأهمية الجباية باعتبارها مصدر أساسي من مصادر الخزينة العمومية.

– إبراز أهمية مواكبة الإدارة للتطور التكنولوجي الرقمي.

– الجهود الضخمة والأموال الكبيرة التي أنفقت لعصرنة الإدارة الجبائية.

الأسباب الذاتية

– محاولة تقديم بحث أكاديمي يساعدني في تكملة مشروعي المهني مسبقا.

– الميول الشخصي للاكتشاف في هذا المجال.

–ارتباط موضوع البحث بالتخصص الخاص بي.

***أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذا الموضوع في ان الرقمنة الضريبية تعتبر وسيلة فعالة في تطور النظام الضريبي وتحسن سير الإدارة الجبائية وعلة هذا الأساس أصبحت الرقمنة الضريبية ضرورة

ملحة فرضتها التحولات الكونية والمجتمعية، كون الرقمنة تساعد في زيادة فعالية الرقابة الجبائية من اجل محاربة كل اشكال التهرب والغش الضريبي وتسهيل التعاملات بين المكلفين بالضريبة ودافعي الضرائب.

***الهدف من الدراسة**

نطمح من خلال هذا التربص الى:

- تسليط الضوء على ابعاد موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة فهمه والالمام بجميع المواضيع المرتبطة به.
- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية على الرقابة الجبائية.
- التركيز على الهياكل المستحدثة في الإدارة الجبائية ومدى تقدم دخولها حيز تنفيذ الرقمنة.
- تقييم برنامج العصرنة واستكشاف مدى تأثيره على الإدارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية.

***حدود الدراسة**

01.الحدود الموضوعية:

يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية والتطبيقية التي تهدف الى الإحاطةبالموضوع بالجوانب المعرفية ذات العلاقة بين رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية حيث يقتصر البحث على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة برقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية.

02.الحدود المكانية:

- تم اسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على دراسة ميدانية لمركز الضرائب قصر البخاري.

03.الحدود الزمانية:

سوف تتم هذه الدراسة بمركز الضرائب قصر البخاري من خلال دراسة تطبيقية خلال الفترة الزمنية من الأسبوع الثالث من شهر مارس الى الأسبوع الأخير من شهر جوان.

***منهج الدراسة**

بعد الاطلاع على مجموعة من البحوث والكتب المتعلقة بموضوع الدراسة الذي اتى بصدد الاشتغال عليه بعنوان رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين الرقابة الجبائية اعتمدت في شطرها النظري على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا لموضوع الدراسة، اما في الشطر التطبيقي فقد اعتمدت على منهج دراسة حالة.

- **المنهج الوصفي:**

الجانب النظري:

- من شهر جانفي إلى الأسبوع الثاني من شهر مارس.

الجانب التطبيقي:

- من الأسبوع الثالث من شهر مارس إلى الاسبوع الاخير من شهر جوان.

***هيكل الدراسة**

لضمان معالجة شاملة للإشكالية البحثية، تم بناء الهيكل على أساس متين يجمع بين المعق النظري والتحليل التطبيقي، مع الحفاظ على التسلسل المنطقي والوضوح في العرض.

الفصل الأول: الأسس النظرية، يقدم هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال:

- ❖ رصد التحول الرقمي والرقابة الجبائية.
- ❖ استعراض متعمق لمفهوم الرقمنة وتجلياتها في القطاع الحكومي.
- ❖ تحليل نقدي لأدوات الرقابة الجبائية في العصر الرقمي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، يركز على الجانب العملي من خلال:

- ❖ تشخيص واقع مفتشية الضرائب بقصر البخاري (الهيكل والاختصاصات).
- ❖ تقييم موضوعي لمستوى التحول الرقمي في المفتشية.
- ❖ قياس تأثير الرقمنة على كفاءة الرقابة الضريبية تمت صياغة هذا الهيكل بعناية لضمان:
  - ➢ التدرج المنطقي من العام الى الخاص.
  - ➢ التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي.
  - ➢ الشمولية في معالجة جوانب الموضوع مع التركيز على الربط المستمر بين الأجزاء لضمان تماسك البحث وتحقيق أهدافه.

أولا: الإطار النظري

مقدمة الفصل:

يعد التحول الرقمي في الإدارة الجبائية من بين أبرز التطورات التي شهدتها المؤسسات العامة في العقد الأخير، حيث أصبح من الضروري تبني التكنولوجيات الحديثة لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية. يهدف هذا الفصل الى استعراض وتحليل واقع الرقمنة في القطاع العام، مع التركيز على دورها في تطوير النظام الضريبي والإدارة الجبائية. يبدأ الفصل بتقديم نظرة شاملة للدراسات السابقة، سواء على المستوى الوطني او العربي او الدولي، والتي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وتحديد أبرز النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسات. ثم ينتقل الفصل الى دراسة واقع الرقمنة في الإدارة العمومية، مع تحليل الأسباب التي دفعت القطاع العام الى اللجوء الى هذه التكنولوجيا، بالإضافة الى التحديات التي تواجهها وعوامل النجاح التي تساهم في تحقيق التحول الرقمي. كما سيتم استعراض الاليات المعتمدة للانتقال من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الرقمي، مع ابراز أثر هذه الرقمنة على سير العمل داخل الإدارة الجبائية. أخيرا، يتطرق الفصل الى الرقابة الجبائية ودور الهيئات المكلفة بها في ضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل وفعال، لا سيما في ظل استخدام التقنيات الحديثة التي تساهم في تعزيز دقة الرقابة وجودتها.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تعد الرقابة الجبائية من العناصر الأساسية التي تساهم في استقرار الأنظمة المالية للدول، حيث تشكل جزءا مهما في ضمان تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح التحول الرقمي أحد الأدوات الحديثة التي تمثل نقلة نوعية في إدارة الرقابة الجبائية، بما يساهم في تعزيز فعالية الأنظمة الضريبية، وتقليص التهرب الضريبي، وتحسين الشفافية والإدارة. وتعكف العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر على تطبيق تقنيات التحول الرقمي في مختلف جوانب النظام الضريبي، بهدف تحسين كفاءة الرقابة الجبائية وتعزيز الالتزام الطوعي من قبل المكلفين بالضريبة. حيث أظهرت الدراسات الوطنية والدولية دور الرقمنة في تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحقيق كفاءة أكبر في استغلال الموارد المتاحة.

وفي هذا المبحث، سنستعرض مجموعة من الدراسات الوطنية والدولية التي تناولت دور الرقمنة في تحسين الرقابة الجبائية، ونسلط الضوء على أثر هذه التحولات في مختلف السياقات الاقتصادية والإدارية، مع التركيز على الواقع الجزائري والتحديات التي قد تواجهها في مسار التحول الرقمي.

المطلب الأول: دراسات وطنية

في إطار البحث على مدى تأثر الرقمنة على كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية ستخصص هذا المطلب لعرض اهم الدراسات الوطنية ومن خلال اطلاعنا تبين لنا ان نستعرض أربع دراسات وفيما يلي عرض الاهداف ونتائج لكل دراسة:

1- "دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية"من طرف " علي بهاء الدين بجامعة المسيلة"، التي جاءت في إطار' 'مذكرة ماستر"، سنة 2023، التي هدفت الدراسة الى تحديد ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن تؤدي الى زيادة كفاءة الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال استخدام المنهج الوصفي لدراسة أراء موظفي المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة.

2- دراسة بعنوان' 'عصرنة الإدارة الجبائية كألية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر «من طرف" فايزة وصيف وخير الدين"، بجامعة الوادي، سنة2021.التي هدفت هذه الدراسة الى اثبات عصرنة الادارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال التطرق الى المفاهيم واساسيات متغيرات الدراسة واهميتها في دراسة جانب الإدارة المالية في الجزائر. كما تم التحصل على النتائج الاتية:

– وجود آثر فعال لدور الادارة الالكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الادارة الجبائية الجزائرية.

– اعتبار عصرنة الإدارة الجبائية نموذجا يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة.

– ضرورة تفعيل العصرنة لتحقيق اصلاح النظام الجبائي الجزائري

– الدراسة بعنوان "دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية"من طرف "بعلي عبد المالك ومحمد غضبان جامعة المسيلة"، بدراسة ميدانية مديرية الضرائب لولاية المسيلة، سنة 2024، التي هدفت الدراسة الى تحليل دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مع التركيز على استخدام التقنيات الحديثة في الحد من التهرب الضريبي. وقد تم التوصل الى النتائج الاتية:

–استخدام التقنيات الحديثة يعزز من كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

–توفير الوقت والجهد في المعاملات الادارية بين مديرية الضرائب وباقي المؤسسات العمومية.

–وجود تحديات تتعلق بتوفير أنظمة الامن والخصوصية الرقمية، والدعم والتدريب اللازم لموظفي مديرية الضرائب.

4–دراسة بعنوان' ’مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي" دراسة حالة الجزائر"، من طرف" قويدر محمد الطيب، بلول محمد الصالح جامعة الوادي"، سنة2024، التي هدفت الدراسة الى استكشاف دور رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي في الجزائر، من خلال تحليل تأثير الرقمنة على فعالية الرقابة وجودة الخدمات المقدمة. كما تم التوصل الى النتائج الأتية:

–الرقمنة ساهمت في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

– تسهيل مراقبة الملفات الجبائية والتبادل السريع للمعلومات.

المطلب الثاني: دراسات عربية

في إطار السعي الى فهم مدى تأثر الرقمنة على كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، نعرض في هذا المطلب أهم الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع وقد أظهرت هذه الدراسات اهتماما متزايدا بالتحول الرقمي وأثره في تحسين أداء الإدارة الجبائية خاصة فيما يتعلق بمكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية وسنستعرض أبرز ما توصلنا اليه في هذه الدراسات من نتائج فيما يلي:

1-دراسة بعنوان' 'آثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030"، من طرف" الدكتور محمد عبد الفاتح عبد الله، استاذ المحاسبة الضريبية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، سنة 2023، التي توضيح آثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030. كما توصلت الى النتائج الاتية:

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي وتحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي.

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي في مصلحة الضرائب والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

2-دراسة بعنوان' 'آثر التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي"، دراسة تطبيقية، من طرف "الدكتور محمد عبد الفتاح عبد الله"، استاذ المحاسبة الضريبية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، سنة 2022. التي هدفت لدراسة تأثير التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي. كما توصلت الى النتائج الاتية:

–التحول الرقمي يسهم في تحسين فاعلية الفحص الضريبي وزيادة الايرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

– التحول الرقمي يؤثر بشكل ملحوظ على زيادة التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الاقرارات الضريبية الالكترونية وسداد الالكتروني ومنظومة الفاتورة الالكترونية.

3– دراسة بعنوان "أثر رقمنة النظام الضريبي على اداء الرقابة الجبائية بالمغرب، من طرف "اسماعيل نويرة، شيماء العبويي"، سنة2021، التي هدفت لوصف تأثير رقمنة النظام الضريبي على اداء الرقابة الجبائية في المغرب. كما توصلت الى النتائج الاتية:

– ضرورة إنشاء شبكةالكترونية تربط مراكز الضرائب بمختلف الادارات الحكومية لتسهيل تبادل المعلومات.

– تحسين مهارات اعوان الضريبة في مجال الرقابة الجبائية.

– عصرنة الإدارة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية.

–فتح حوار مع المكلفين بالضريبة لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة.

– الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالخدمات الضريبية.

– تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة بين الطرفين.

المطلب الثالث: دراسات اجنبية

مع التطور الرقمي المتسارع، اتجهت العديد من الدول الى اعتماد الأنظمة الضريبية الرقمية بهدف تحسين الامتثال وزيادة الكفاءة وقد تناولت الدراسات الأجنبية التي سنتطرق اليها في هذا الموضوع مما يتيح فهما أعمق لهذا الموضوع وسنستعرض اهم ما توصلت اليه من نتائج:

1- **Title:(English):** the impact of digital tax administration system on taxcoplianceamongSMEs.

دراسة بعنوان"أثر النظام الادارة الضريبية الرقمية على الامتثال الضريبي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة"، من طرف المؤلفون Author(s)CainelsimonMbise, LukondoBasika.كاينيل سيمون مبيسي، لوكوندوباسيكا، السنة 2023Years، والتي هدفت الى: تقييم تأثير النظام الضريبي الرقمي على الامتثال الضريبي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنزانيا. التي من خلالها توصلنا الى النتائج الاتية:

-تعلب الرقمنة دورا كبيرا في تحسين الامتثال الضريبي.

-أدوات التحليل والتقديم الالكتروني تعزز الدقة وتقلل من التهرب.

:Title(English)-2

Digital tax system transformation and itseffect on tax compliance in cameroon: The mediatingrole of behavioral intentions.

دراسة بعنوان "تحول النظام الضريبي الرقمي وأثره على الامتثال الضريبي في الكاميرون: دور النوايا السلوكية كوسيط"، من طرف المؤلفون Author(s)

Michael forzehfosong, chengouyawarah،مايكل فورزهفوسونغ، تشي نغويا وراه، السنة2022، بهدف دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والامتثال الضريبي مع النوايا السلوكية كوسيط، كما تم التوصل الى النتائج الاتية:

– للتحول الرقمي تأثير ايجابي على الامتثال الضريبي.

– تعلب النوايا السلوكية دورا هاما في التأثير الوسيط

:title(English) -3

Algorithmicfairness and vertical equity:

Incomefairnesswithtax audit sekectionmodels at the IRS

دراسة بعنوان" العدالة الخوارزمية والعدالة الراسية: العدالة في الدخل في نماذج اختيار تدقيق الضرائب في مصلحة الضرائب الامريكية"، من طرف المؤلفون:Author(s)

Emily black, hadielzayn, alexandra chouldechova, jacobgoldin, danielE.Ho

اميلي بلاك، هادي الزين، الكسندرا شولديتشوفا، جاكوب جولدين، دانيال هـ. هو،

بهدف دراسة التوازن بين العدالة والاداء في انظمة اختيار تدقيق الضرائب باستخدام التعلم الالي، سنة Years:2022. كما تحصلنا على النتائج الاتية:

–الخوارزميات المتقدمة قد تنقل العبء من ذوي الدخل العالي والمتوسط.

–تطبيق العدالة الخوارزمية قد يقلل من الكفاءة في الأداء.

المطلب الرابع: النتائج المشتركة المستخلصة من الدراسات العربية والأجنبية

أهم توصيات الدراسات السابقة:

- الإسراع في رقمنة الإدارة
- الجبائية على المستوى الوطني.
- تحديث البينة التحتية الرقمية.
- تعميم نموذج الإدارة الالكترونية.
- تعزيز أنظمة الامن السرياني لحماية البيانات الضريبية وضمان الخصوصية.

1- تحسين كفاءة الأداء الإداري والرقابي:

- الرقمنة حسنت من كفاءة الفحص الضريبي وسرعت معالجة الملفات (مصر، المغرب، الكاميرون).
- ساعدت في تخفيض زمن التدقيق وتقليل الأخطاء البشرية (تنزانيا، أمريكا).
- ساهمت في خلق نظام رقابي متكامل والي يقلل الاعتماد على العنصر البشري.

2-رفع الامتثال الضريبي وتقليص التهرب:

- عززت الرقمنة من التصريح الطوعي بالضرائب وخفضت (ليبيا، مصر، الكاميرون) من التهرب الضريبي.
- ربطت الأنظمة الرقمية بين الإدارات مما قلل من التلاعب الضريبي (المغرب، تنزانيا).
- استخدام أدوات ذكية لتحليل البيانات كشف التهرب والممارسات الاحتيالية.

2- تبسيط العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة:

الرقمنة حسنت تجربة المستخدم من خلال:

- تقديم الكتروني.
- دفع الكتروني.
- خدمات رقمية متاحة على مدار الساعة.
- بناء ثقة متبادلة عبر الشفافية وسهولة الاستخدام (المغرب، مصر، الولايات المتحدة).

3- الحاجة الى تأهيل الموارد البشرية وتطوير التشريعات:

جميع الدراسات أكدت على ضرورة:

- تدريب الموظفين على التعامل مع الانظمة الرقمية.
- تحديث القوانين لمواكبة البيئة الرقمية الجديدة.
- تعزيز الثقافة الرقمية داخل المؤسسات.

4- استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي:

بعض الدراسات الاجنبية اشارت الى اهمية:

- التعليم الالي في اختيار الملفات الضريبية للتدقيق(دراسةIRS).
- تحليل البيانات لاكتشاف التلاعب وتحديد الأولويات الحاجة الى موازنة بين العدالة الخوارزمية والكفاءة (الولايات المتحدة).

- **استنتاج شامل مشترك:**

الرقمنة لم تعد خيارا بل ضرورة، اذ اثبتت الدراسات ان التحول الرقمي في النظم الضريبية يؤدي الى:

- تحسين الرقابة الجبائية.
- زيادة الايرادات.
- تقليل التهرب.
- بناء علاقة ايجابية بين الادارة والكلفين.

إلا أن نجاح هذا التحول يعتمد على التكامل بين التقنية والتشريع والتأهيل البشري.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في الإدارة العمومية

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح من الضروري على الإدارات العمومية التكيف مع التحولات الرقمية لضمان تحسين الخدمات العمومية وتسيير الإجراءات الإدارية. يتناول هذا المبحث واقع الرقمنة في الإدارة العمومية، مع التركيز على الأسباب التي دفعت القطاع العام الى تنبي هذه التكنولوجيا، وأثرها في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات. سيتم استعراض التحديات التي تواجه الرقمنة في هذا القطاع، مثل المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية والتكوين البشري، بالإضافة الى العوامل التي تساهم في نجاح هذه التحولات. كما سيتم تناول الاليات المعتمدة في الانتقال من النظام التقليدي الى النظام الرقمي، مع التحليل الأثر الذي تركته الرقمنة على سير العمل في الإدارة الجبائية.

المطلب الأول: أسباب لجوء القطاع العام الى الرقمنة

لجأت كثير من المؤسسات المعلوماتية الى الرقمنة من شكلها التقليدي الى الشكل الرقمي لأسباب كثيرة منها:(شملال عبنونة،2023-2024)

- ان الرقمنة مصدر لمصادر المعلومات توفر رافدا مهما لكم هائل من المعلومات المتاحة على وسائل الرقمنة، ومن هنا ظهر مفهوم الاتاحة ACCESSبدلا من تملك اوعية
- المعلومات التقليدية.
- حفظ مصدر المعلومة الأصلي من التلف.
- سهولة البحث والمجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق جديدة.
- انخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية.
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة كالبث الانتقائي للمعلومات والخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية وغيرها من الخدمات الآلية التي يمكن ان تظهر نتيجة للتطورات الملاحظة في مجال الرقمنة.
- المحافظة على مواد المعلومات النادرة مع إتاحتها لعدد أكبر من المستفيدين من خلال تحويلها الى مواد رقمية يتم الوصول اليها عن بعد.
- تقليص المدة الزمنية الذي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأولى الى ان تصل للمستفيدين.
- اتاحة المعلومات الاصلية المرقمنة لعدد أكبر من المستفيدين سهولة تحديث المجموعات الرقمية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الرقمنة وعوامل نجاحها.

على الرغم من تحقق الكثير من الإيجابيات للقيام بمشاريع الرقمنة الا ان المؤسسات المعلوماتية مازالت تعاني من العديد من بعض المشكلات والتحديات التي تتعلق بهذا الجانب والتي يمكن ان تشكل تحديا امام المشاريع الرقمية التي يمكن ان تنشأ ومن هذه التحديات:(عينونة شملال،2023-2024)

1- التحديات التقنية:

- الحاجة المستمرة لتحديث أجهزة والبرمجيات بسبب التطور التكنولوجي المشارع.
- هشاشة وسائط التخزين الرقمية مثل: الأقراص الممغنطة/ وقابليتها للتلف.

2- التحديات المالية:

- ارتفاع تكاليف تنفيذ مشاريع الرقمنة (أجهزة-برامج-موارد بشرية).
- ضعف التمويل المخصص للمؤسسات خصوصا في الدول النامية.
- تكلفة الصيانة والحفظ الرقمي على المدى الطويل.

3- التحديات البشرية والمعرفية:

- قلة الكفاءة البشرية المؤهلة في مجال الرقمنة وتقنيات المعلومات.
- ضعف الوعي الرقمي لدى المسؤولين والمستفيدين.
- الحاجة الى برامج تدريبية متقدمة للموظفين والمستفيدين على السواء.

4- التحديات القانونية:

- عدم وضوح قوانين الملكية الفكرية المتعلقة بالمصادر الرقمية.
- حقوق الناشرين والمؤلفين تمثل عائقا كبيرا امام رقمنة المواد المحمية قانونا.
- الحاجة لتشريعات حديثة تدعم العمل الرقمي وتحمي أطرافه.

5- تحديات الوصول والمشاركة:

- بطيء في إتاحة الموارد الرقمية على الانترنيت بعد الرقمنة.
- تحديات تتعلق بتوفير وسائل اتصال قوية وسريعة لجميع المستخدمين.
- عدم وجود سياسات موحدة لتبادل المصادر الرقمية بين المكتبات.

6- تحديات التنظيم وبناء المجموعات:

- صعوبة تنمية المجموعات الرقمية بشكل منظم وفعال.
- ضرورة الجمع بين الاوعية التقليدية والرقمية بطريقة تكاملية.
- نقص الأدلة والارشادات في مجال تنظيم المقتنيات الرقمية.

7- التحديات المرتبطة بالحفظ الرقمي طويل الأجل:

- الحاجة الى تطوير استراتيجيات حفظ رقمية متقدمة.
- صعوبة نقل البيانات من تقنية قديمة الى أخرى حديثة دون فقدان محتوى.
- التكاليف المرتبطة بإعادة التحويل والتخزين طويل الأمد.

ثانيا: عوامل نجاح الرقمنة

تعد رقمنة النظام الضريبي خطوة أساسية نحو تحسين الكفاءة والشفافية في جمع الضرائب وتعتبر أداة فعالة في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية المعاصر، ومع ذلك لتحقيق نجاح في الرقمنة يجب توفر عدة عوامل رئيسية:(د.هبة عبد المنعم صبري الفران، 10-06-2021)

1- **البنية التحتية التكنولوجية المتطورة:** من الضروري ان تكون هناك بنية تحتية قوية وامنة للتكنولوجيا لدعم النظام الضريبي الرقمي.

2- **تدريب الكوادر البشرية:** من الضروري تدريب الموظفين الحكومية والمواطنين على كيفية استخدام الأنظمة الرقمية وذلك لضمان استفادة فعالة من النظام وتجنب الأخطاء.

3- **الشفافية والمصداقية:** الرقمنة تعزز الشفافية، حيث تتيح للمواطنين والشركات تتبع معاملاتهم الضريبية والتأكد من سير الإجراءات بشكل عادل مما يظل من الفساد والتلاعب.

4- **الامن وحماية البيانات:** نظرا لحساسية المعلومات المالية يجب تأمين النظام باستخدام تقنيات مثل: التشفير والتحقق المتعدد لضمان حماية البيانات من الشريب او التلاعب.

5- **التكامل مع الأنظمة المالية الأخرى:** يجب ان يتكامل النظام الضريبي الرقمي مع الأنظمة المالية الأخرى مثل: البنوك والأنظمة المؤثرة الالكترونية لتسهيل تحصيل الضرائب بدقة وفعالية.

المطلب الثالث: آليات التحول من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الضريبي الرقمي.

في سبيل تحويل النظام الضريبي الجزائري من نظام ورقي تقليدي الى نظام الكتروني قامت الجزائر بوضع مجموعة من الإجراءات وتتمثل الخطوات الأولى للتحول الى نظام ضريبي الكتروني في الخطوات التالية:(ربيع نصيرة،2021)

- وضع قوانين تشريعية متعلقة بالتحول الرقمي للنظام الجبائي.
- دراسة مختلف الجوانب المحيطة بالمجتمع الضريبي مثل: الكثافة السكانية، المساحة الجغرافية، الكثافة التقنية والتكنولوجية لمواكبة النظام الضريبي المستحدث.
- تفعيل الموقع الجبائي "جبايتك".

أولا: النصوص القانونية المتعلقة برقمنة النظام الضريبي في الجزائر.

في سياق التحول الرقمي الذي يشهده النظام الضريبي الجزائري، ثم اصدار عدة نصوص قانونية تهدف الى تنظيم وتسهيل هذا التحول نحو الرقمنة. هذه النصوص تشمل تشريعات ترتكز على تقديم خدمات الكترونية للمكلفين بالضريبة، مما يعكس رغبة الجزائر في تحديث وتطوير نظامها الضريبي ليتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

حيث تم اصدار مذكرة رقم 596 في 6 جوان 2016 حول إنشاء آلية الترقيم الجبائي عن بعد وهي خاصية تمكن المكلفين بالضريبة من طلب منحهم رقم التعريف الجبائي الكترونيا واستلامه عبر رسالة الكترونية. هذه الخطوة هي جزء من الدخول الاوسع نحو التصريح والدفع الالكتروني كما جاء في قانون المالية لسنة 2018 الذي ينص على الانتقال من التصريح والدفع التقليدي الى النظام الإلكتروني.

اما فيما يخص الضرائب فقد وضحت ذلك من خلال ما جاء في نفس القانون في المادة 10 منه على فرض الضرائب على التعاملات التي تتم عبر المنصات الرقمية او عبر الشبكة كما تم تأكيد ذلك "القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019"(الجريدة) الذي أشار الى الزامية تطبيق احكام هذه المادة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018.

ثانيا: بوابة جبايتك jibayatic:

تم إطلاق بوابة "جبايتك" رسميا في مركز الضرائب لباب الزوار الجزائر العاصمة في 2017/4/4، ليتم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018 سيمكن هذا النظام إدارة الضرائب ان تكون فعالة في خدمة السلطة العمومية والمواطن سيساعد على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية.(سحنون،2021)

1-خدمات بوابة " جايتك":

تقدم هذه البوابة مجموعة من الخدمات التي تشمل:

- تقديم خدمات تحويل الضرائب في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام.
- توفر خدمات للدافعين في إطار الهياكل الجديدة وهي جزء من عملية التحسين المستمر والاثراء الوظيفي (CDI، DGE، CPI).
- توفير مساعدة للإقرار الضريبي مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات عبر القوائم.
- تقديم وثائق شاملة على النظام الضريبي الجزائري يمكن الوصول اليها من قبل جميع المستخدمين.(البوابة الحكومية للخدمات العمومية،2025-04-21)

2-الإطار القانوني لتنظيم البوابة الإلكترونية:

وضع الإطار القانوني من أجل تنظيم هذه البوابة نذكر منها:

- " المرسوم التنفيذي رقم 08-02 المؤرخ في 24 يناير 2008 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية لا سيما المادة 23 و15منه".
- "القانون رقم 14-16المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017,لاسيما المادتين 34 و67 منه "وغيرها من القوانين والمراسيم التي سنت من اجل هذا التحول نحو عالم الرقمنة.

ثالثا: تطوير الإجراءات الجبائية

تتطلع الجزائر الوصول الى فرض ولهذا تحصل ضرائب الكترونية وهذا بتطويراجراءاتها الضريبية في هذا المجال سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في النظم الالكترونية وفي هذا الصدد قامت بما يلي:(فايد تسريب رشا،2023-2024)

1- اكتتاب التصريحات الجبائية الكترونيا:

أي ان المؤسسات او الشركات الكبرى في الجزائر التابعة لمديرية كبريات المؤسسة يمكنها ان تصرح عن بعد الكترونيا دون التكفل بعبء ذهاب للتصريح في المديرية وكذا اختصار الوقت والجهد. وتسعى الجزائر للتعميم على المستوى الكلي وذلك من خلال تطوير الإجراءات الضريبية على المستوى المحلي.

2- الدفع الالكتروني لمختلف الالتزامات الجبائية:

أصبحت المؤسسات الكبرى التابعة لمديرية كبريات المؤسسات ملزمة بدفع ضرائبها ورسومها الكترونيا، مما يسهل الإجراءات ويقلل من العبء الإداري، يتم هذا الدفع عبر وسائل الدفع

الالكتروني المعتمدة، بما في ذلك النقود الالكترونية التي يسمح القانون باستخدامها مالم تكن مشفرة او محظورة.

عند وجود تحالفات بين الشركات، يتعين تقديم وثائق تبرر سياسة أسعار التحويل وفقا للقوانين الجبائية، كما تساهم البنوك في زيادة الإيرادات العمومية من خلال دفع ضرائب على الفوائد والأجور ورسوم وقد سهلت الرقمنة هذه العملية. مما أتاح للمؤسسات دفع ضرائبها عن بعد وتوفير الوقت والجهد.

هذا النظام الرقمي يعزز من الامتثال الضريبي ويقلل من التكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية، مما يساهم في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي.

المطلب الرابع: آثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية.

لقد سطرت المديرية العامة للضرائب هدفا مهما ضمن برنامج الرقمنة وهو اعتماد نمط الإدارة الالكترونية وأحدث تغيير جذري لنمط الإدارة التقليدية، وهذا باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال، لتكملة تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة المسطرة وتحسين الخدمات للمكلفين الضريبية من اجل تحقيق الهدف الأسمى تحسين الأداء ورفع قيمة الجباية العادية ونوجرها هذا الأثر في مايلي:(كسال لامية سلامة شملال عينونة،2023-2024)

تحسين نوعية الخدمة للمكلفين والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي: إن تأخر تنفيذ برنامج الرقمنة حال دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة لها حيث كان له تأثير سلبي في تحسين نوعية الخدمة بحيث يقينا بمستواها المتدني ولم ترقى الى المستوى المرغوب وتجلى ذلك في الملاحظات التالية:

- تدني الخدمات بسبب ضعف الاستقبال وتهالك الهياكل الإدارية.
- غياب الدفع الالكتروني ما تسبب في طوابير وتأخير في أداء الالتزامات.
- ضعف الوعي الجبائي مما قل من الاستجابة الطوعية للمواطنين.
- زيادة الغش والتهرب الضريبي نتيجة غياب الرقابة الرقمية والتنظيم الهيكلي.

المبحث الثالث: ماهية الرقابة الجبائية والهيئات المكلفة بذلك

تعد الرقابة الجبائية من العناصر الأساسية لضمان عدالة النظام الضريبي وفعاليته، وفي هذا المبحث، سيتم التطرق الى مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها، ودور الهيئات المكلفة بتنفيذ هذه الرقابة في ضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل فعال. كما سيتم تحليل كيفية تأثير الرقمنة على الرقابة الجبائية، من خلال تسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية في عملية التحصيل الضريبي. سيشمل المبحث أيضا استعراضا لاهم الأدوات الرقمية التي تستخدمها الهيئات المختصة في مراقبة التزام المكلفين بالضريبة، والتحديات التي قد تواجهها في هذا الإطار، في ظل التحول الرقمي.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها

تعريف الرقابة الجبائية:

يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف التالية:

- هي تشخيص لمحتوى الكتابات الحسابية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات.(حداش امال، شارف ناصر،2022)
- وفي تعريف أخر" عي الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة وتشكيل شرطا من الشروط الأساسية والفعال لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات.(اسماعيل بن محمد شيماء بنت حميد)

أما حسب الاقتصادي Claude Laurent:

تمثل الوسيلة التي تمثل التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية وتصحيح الأخطاء الملاحظة.(كلود لوران, 1995.ص13)

2-1 أهداف الرقابة الجبائية:

للإدارة الجبائية صلاحية لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريع الجبائي من خلال فرض الضرائب وتحصيلها الى ممارسة الرقابة عليها وذلك لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها:(بن خلف الله عبد العزيز ،نوراني لينى،2023. ص28)

أ/ الهدف القانوني للرقابة الجبائية:

يمثل الهدف القانوني للرقابة الجبائية من خلال التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من أداء مستحقاتهم الجبائية.

ب/ الهدف الإداري للرقابة الجبائية:

تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما لإدارة الضريبة من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط الأتية:

-تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الى أوجه النقص والخلل في التشريعات المهول بها وهذا ما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

-تحديد الانحرافات والكشف يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والالمام بأسبابها وتقييم أثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

-تساهم عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثال: نسب التهرب الضريبي.

-ضمان تماسك واستمرارية النظام التصريحي.

ج/ الهدف المالي والاقتصادي للرقابة الجبائية:

تهدف الرقابة الجبائية الى المحافظة على الأموال العامة من الضياع لمختلف أشكالها بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وزيادة الأموال التي تساعد على الإنفاق العام وزيادة مستوى الرفاهية.

د/الهدف الاجتماعي للرقابة الجبائية:

- منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل: السرقة والإهمال أو انحرافات في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة (المساواة أمام الضريبة).

المطلب الثاني: أسباب إجراء الرقابة الجبائية ومبادئها

وهناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية في الجزائر والذي بإمكان تلخيصها فيمايلي:

أولا: حرية المكلف بالضريبة بالتصريح بمداخيله:

بما أن النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة الجبائية الحديثة نظام تصريحي يسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله على شكل تصريحات للإدارة الجنائية باعتبارها الأساس لتحديد الوعاء الضريبي وبفرض أنها صحيحة ما لم يتم إثبات عكس ذلك وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائيةمايلي:(دانون محمد يمن،2016)

فحسب المادة (1-18) من القانون الإجراءات الجبائية"تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة...".(المادة 1-18من قانون الإجراءات الجبائية،2024)

وتقوم مراقبة التصريحات المكتتبة من قبل المكلف بالضريبة لاكتشاف الأخطاء الموجودة سواء بحسب النية، والعمل على تصحيحها وتفادي تكرارها في المستقبل، ومن هنا يتضح بأن السبب لوجود الرقابة الجبائية هو كون النظام الضريبي نظام تصريحي، ولذلك وجب على المشرع إيجاد وسيلة قانونية لمراقبة هذه التصريحات والتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

ثانيا: محاربة التهرب والغش الضريبي.

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة الى التهرب الضريبي أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية والغير شرعية مما يمكن إعطاء تعريف لكل منهما فيما يلي:(الرقابة الجبائية،2025-04-18)

أ/ التهرب الضريبي:

إن التهرب الضريبي يعني تخلص المكلف من دفع الضريبة الموجبة عليه كليا أو جزئيا وبمعنى أخر هي عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا من قبل المكلف بدفعها قانونيا، وبدون نقل عبئها الى غيره، بحيث لا تحصل الدولة على إيرادات الضريبة كليا أو جزئيا في حالة التهرب الضريبي في حين أن نقل عبئها لا يفقد الدولة الحصيلة الضريبية.

ب/ الغش الضريبي:

أي التهرب الغير المشروع وهو عدم احترام وانتهاك لروح القانون وإرادة المشرع، باستخدام طرق احتيالية من جانب المكلف بقصد التخلص من عبء الضريبة.(فوزي عطوي،2003. ص49)

كما عرفه الفقيه MARGIRESZبأنه التخلص من الضريبة بتقديم عرض خاطئ لواقع أو تفسير مضلل.

لذلك فإن عملية مكافحة هذه الممارسات التدلسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

3- مبادئ الرقابة الجبائية:

لكي تؤدي الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة لابد من وجود مبادئ ترتكز عليها والمتمثلة في مايلي:(بن لحمر فتيحة حجاجي خدوجة،2013-2014)

1/إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من أهم المقومات للرقابة الجبائية حيث يجب أن يتسم النظام بالبساطة وعدم التعقيد من حيث القوانين والتشريعات الضريبية، حتى يتسنى للمكلفين فهمها والتكيف معها، مما يؤدي بهم الى الالتزام بواجباتهم الضريبية وعدم التهرب منها، وكذلك يجب أن يحقق النظام العدالة ضريبة أفقية حيث تتم معاملة المكلفين المتساويين في الدخل والحالة الاجتماعية معاملة متساوية، وأخرى عمودية تقتض اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين المختلفين في المراكز المالية والاجتماعية.

2/ ترقية وتطوير الادارة الجبائية:

إضافة الى النظام الضريبي المحكم لابد من توفر إدارة جبائية تتميز بالتطور لمسايرة الأوضاع والمستجدات الراهنة إذ يجب أن تدعم بإطارات ذات كفاءة وخبرة معتبرة في هذا المجال وكذلك توفر الإدارة على أجهزة الاعلام الالي وكذلك برامج تسهل لها عملية الرقابة وكذلك القيام بدورات تكوينية للأعوان وتقديم لهم محفزات لزيادة العمل.

المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية

حدد القانون الجبائي إطارا تشريعيا وتنظيميا للرقابة الجبائية واسند للإدارة الجبائية صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بالقيام بمهمتها في الشروط القانونية محددة لضمان تحصيل الضرائب فهي بذلك تضمن التطبيق الجيد والفعال للمهام الرقابية وبالتالي مكافحة التهرب الضريبي، تهدف حماية المال العام من كل التحايلات الصادرة من المكلفين بالضريبة ومن بين الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية: حق الرقابة، حق الاطلاع، سلطة المعاينة، سلطة استدراك الأخطاء.(عزوز سليمة،2018-2019. ص180)

1-حق الرقابة:

تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة او حق او رسم او اثارة، كما يمكنها ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع اجورا او اتعابا او مرتبات مهما كانت طبيعتها ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية ان تقدم الادارة الجبائيةبناءا على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.(قانون الاجراءات الجبائية. ص10)

2-حق الاطلاع:

يعني ان المكلف بالضريبة ملزم بالإجابة على طلب الإدارة في الاتصال بها، واطلاعها على بعض الوثائق والمستندات، وعلى الرغم من خضوع أعوان إدارة الضرائب الى قاعدة السر المهني اتجاه الغير. أن لهم الحق في الاطلاع على وثائق ممسوكة من قبل بعض الأشخاص او الهيئات بهدف انجاز الرقابة على التصريحات المكتتبة من قبل المكلفين بالضريبة. فلإدارة الضرائب الحق في استكمال المعلومات التي يجب ان نقدم لها تنفيذ الالتزام القانوني من قبل بعض المكلفين بالضريبة أو الهيئات إما تلقائيا او بناءا على طلبات خاصة.

3-حق المعاينة والحق في استدراك الأخطاء:

في حالة ثبوت محاولة التدليس او الغش يمكم للإدارة الجبائية بترخيص من رئيس المحكمة المختصة إقليميا بناءا على طلب مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل وعند توافر قرائن تدل على الممارسات التدلسية ان ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونيا القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والعناصر المادية التي من شأنها العدالة التصرفات الهادفة الى التملص من المراقبة ودفع الضريبية يعرف على أنه الحق الممارس من قبل الإدارة الجبائية المكتتبة أي بمعنى إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله او انشاء اقتطاع جديد وفي هذا الصدد نصت المادة 327/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة,المعدلة بموجب المادة 200 من قانون المالية لسنة 2002 والمنقولة الى المادة 144 من قانون الاجراءات الجبائية على أنه "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة او في مكانها فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسية عن طريق الجداول.(منى مقلاثي،28-29اكتوبر2015) وحدد هذا الاجل لاستدراك الأخطاء المرتكبة الى 4 سنوات.

المطلب الرابع: مؤشرات الاداء الجبائي

هي عبارة عن مؤشرات الأداء المطبقة بالمصالح الضريبية في إطار عقود النجاعة وتستخدم في تقييم أداء مجمل الأنشطة الضريبية، وتطبق هذه المؤشرات على مستوى المفتشيات، قابضات الضرائب وفرق الرقابة حيث يتم تجميعها على المستوى الولائي (المديريات الولائية للضرائب)، ثم على المستوى الجهوي (المديريات الجهوية للضرائب) وفي الأخير على المستوى المركزي (المديرية العامة للضرائب).

وقد تم الشروع في تطبيق هذه المؤشرات انطلاقا من السداسي الثاني من سنة 2003 بموجب التعليمة العامة رقم02 لوزارة المالية بتاريخ 26 افريل 2003 في إطار برنامج يهدف إلى تحسين نظام التسيير والقيادة في المصالح الضريبية، وذلك من خلال الانتقال من نظام التسيير الضريبي التقليدي (التسيير برسائل المهمة) إلى نظام التسيير الضريبي المخطط بالأهداف.

وبصفة عامة تقسم مؤشرات الأداء حسب الأنشطة الضريبية الممارسة الى:

- مؤشرات خاصة بتسيير الوعاء، وتتضمن 25 مؤشرا.
- مؤشرات خاصة بالتحصيل، وتتضمن 14 مؤشرا.
- مؤشرات خاصة بالرقابة الجبائية والتي تتضمن 20 مؤشرا.
- مؤشرات خاصة بالموارد البشرية والمتعلقة بالأفراد والتكوين، وتتضمن 20 مؤشرا، إضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالمنازعات الجبائية حيث تتضمن 26 مؤشرا.(بن عثمان عائشة، 2017)

مؤشرات الأداء الخاصة بالرقابة الجبائية:

إذا كان موضوع الوعاء هو فرض الضريبة من خلال اختيار المادة الخاضعة له وتصنيفها، وكان موضوع التحصيل هو تأدية مبلغ الدين الجبائي فإن موضوع الرقابة الجبائية يتمحور حول مصداقية وصحة التصريحات المقدمة بهدف المحافظة على موارد الدولة من جهة، ومجابهة التهرب الجبائي من جهة أخرى، وعليه يمكن تقسيم مؤشرات الرقابة الجبائية الى خمسة أقسام موضحة في الجدول التالي:

اسم المؤشر	الهدف الرئيسي
اعداد البرامج	ضمان التخطيط المنظم لبرنامج الرقابة الجبائية
التحقق من المخالفات	رصد وتقسيم المخالفات الجبائية لتعزيز الامتثال
التحقق من المعاملات العقارية	مراقبة التزام المعاملات العقارية بالتشريعات الجبائية
التحقق من عقود الإيجارات	تقييم شفافية عقود الإيجارات ومدى تطبيق الأنظمة الجبائية عليها
حالة تنفيذ البرنامج	متابعة تقدم تنفيذ خطط الرقابة وفق الجدول الزمني المحدد
نسبة ما تبقى من البرنامج	تحديد نسبة الاعمال المعلقة لضمان الالتزام بالخطة الموضوعة

عدد المخالفات المكتشفة من جهة واحدة	تحليل تركيز المخالفات في جهات محددة لتحسين كفاءة الرقابة
إتمام البرنامج السنوي	تقييم انجاز البرنامج الرقابي السنوي بشكل كامل
نسبة استغلال كشوف الزبائن	تقييم كفاءة استخدام بيانات الزبائن في اعمال الرقابة
مستوى التخفيضات بعد المنازعات	تقييم تأثير المنازعات الجبائية على تخفيض المبالغ المطالب بها.
مستوى التحصيلات بين الرقابة والمنازعات	قياس نجاح عمليات التحصيل الجبائي بعد الرقابة والمنازعات.

خلاصة الفصل:

تظهر الدراسات السابقة، سواء على المستوى الوطني او العربي او الدولي، الأثر الكبير للتحول الرقمي في تطوير الإدارة الجبائية وتعزيز الكفاءة والشفافية. لقد تبين ان لجوء القطاع العام الى الرقمنة نابع من الحاجة الماسة لتحسين الخدمات وتقليص البيروقراطية وتسهيل البنية التحتية التقنية، محدودية الموارد البشرية المتخصصة، وكذلك التحديات التشريعية. اما فيما يتعلق بالانتقال من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الرقمي، فقد تم تحديد مجموعة من الاليات الأساسية التي تشمل رقمنة البيانات، تعزيز الربط بين مختلف المصالح الضريبية، وتطبيق الأنظمة البرمجية المتطورة، مما أسهم في تحسين مستوى التحصيل الضريبي. وقد أظهرت الرقمنةتأثيرا إيجابيا واضحا على سير العمل داخل الإدارة الجبائية، من خلال تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية، فضلا عن تحسين القدرة على الرقابة والكشف عن التهرب الضريبي. وفي هذا السياق، تتولى الهيئات المكلفة وبالرقابة الجبائية دورا محوريا في استخدام الأدوات الرقمية لتحسين فعالية الرقابة، ودعم اتخاذ القرارات من خلال تحليل دقيق للبيانات، مما يساهم في تعزيز العدالة الجبائية ورفع كفاءة النظام الضريبي بشكل عام.

ثانيا: الإطار التطبيقي

المبحث الثاني: تقييم عام لمفتشية الضرائب لقصر البخاري

مفتشية الضرائب تعتبر همزة وصل بين المديريات الولائية وبين المديرية العامة للضرائب، بهدف ربط القاعدة بالقمة كما تسهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006-09-18 المعدل ومتمم يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحيتها.

المطلب الأول: النشأة (لمحة عن مفتشية الضرائب قصر البخاري)

تأسست مفتشية الضرائب لقصر البخاري بموجب المرسوم 91-60 الصادر بتاريخ 23-02-1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، والكائن مقرها الحالي بالقطب الحضري الجديد بالزبرة والذي كان موقعها الأول في شارع نقيب بن عياد قبل سنة 2016، وهي إدارة جبائية تقوم بمسك وتسيير ملفات المكلفين بالضريبة ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات، كما تقوم بإرسال اشعارات الدفع للتجار، والحرفيين والصناع والمقاولين وترسلها الى قباضة الضرائب للتحصيل.(وثائق المفتشية)

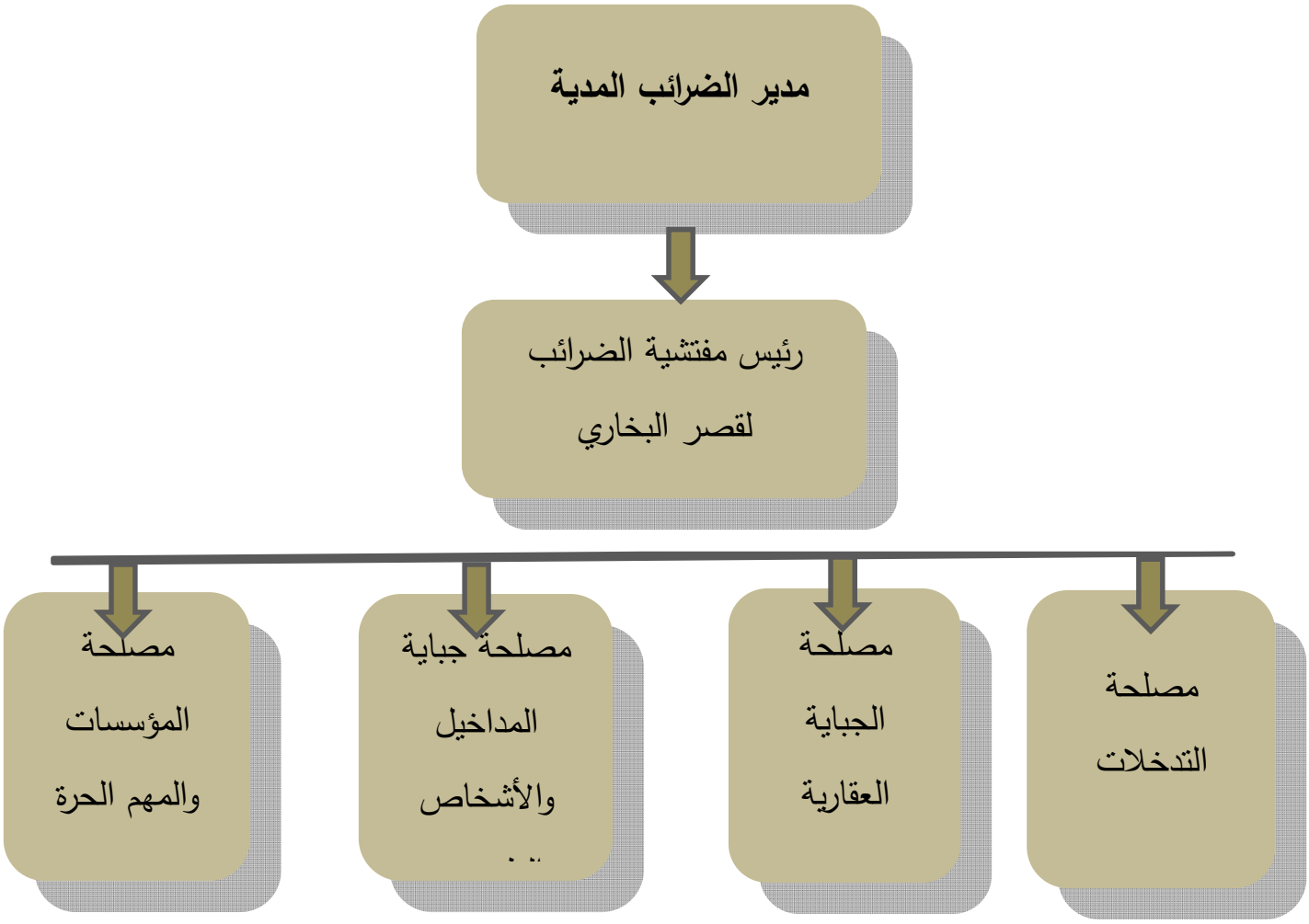
كما انه تعتبر المقر الأول في اعداد برامج الرقابة الجبائية لكل سنة، كما تشغل في الوقت الحالي بدورها على (11) موظف موزعين بين المصالح، يمارسون مهامهم في المفتشية بجميع مصالحها وهي كالتالي:

- واحد (01) رئيس المفتشية.
- اثنان (02) مفتشين رئيسيين للضرائب.
- اثنان (03) مفتشين مركزيين للضرائب.
- واحد (01) مفتش للضرائب.
- ثلاث (03) مراقبين للضرائب.
- واحد (01) عون معاينة للضرائب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومهام مفتشية الضرائب قصر البخاري.

1.الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب قصر البخاري

شكل01: الهيكل التنظيمي للمفتشية



المصدر: من اعداد المتربصة بالاعتماد على وثائق المؤسسة(المؤسسة)

2. مهام مفتشية الضرائب قصر البخاري:(وثائق المفتشية)

وباعتبار المفتشية مقسمة الى أربعة مصالح فان كل مصلحة لها وظائف ومهام تؤديها بانتظام من اجل نجاح سير العمل ونظامين وهي كالتالي:

1.2 مهام مصلحة جباية المؤسسات والمهم الحرة:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- تلقي التصريحات السنوية لمداخيل الشركات.
- مراقبة التصريحات الشهرية لأرباح الشركات، والتدقيق في التصريحات السنوية.
- إعادة تقويم التصريحات.
- اعداد المصفوفات الخاصة بأرباح الشركات.

2.2 مهام مصلحة مداخيل الأشخاص الطبيعيين:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- استقبال التصريحات بالمداخيل مع مراقبة التصريحات، وحسابات الضريبة على الدخل.
- اعداد المصفوفات الخاصة بالمداخيل.
- ارسال واستقبال كشف الربط الخاص بالضريبة على الدخل.
- مراقبة تصريحات المؤجرين.

3.2 مهام مصلحة الجباية العقارية:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة العقارية.
- اعداد مصفوفة المداخيل على العقارات والضريبة على الثروة وحقوق الطابع والتسجيل من ناحية العدد والمنتوج الضريبي.

4.2 مصلحة التدخلات:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة، وخاصة الجدد منهم لتوعيتهم لمفهوم الضريبة.
- فتح محضر معاينة للمكلفين بالضريبة.
- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

استقبال وبعث كشوف المعلومات.

المطلب الثالث: الأنظمة المتبعة بمفتشية الضرائب قصر البخاري.

تخضع الملفات التابعة لمفتشية الضرائب الى النظام الحقيقي او الى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

1.نظام الربح الحقيقي:

يخضع لهذا النظام كل شخص طبيعي او معنوي يتعدى رقم اعماله 8.000.000دج، وفي حال تحقيق المكلف رقم اعمال اقل من المنصوص عليه، فانه بإمكانه البقاء في النظام الحقيقي وهذا بإيداعه طلب الخضوع للنظام الحقيقي والخضوع للرسم على القيمة المضافة، مع العلم ان المكلف يبقى خاضع لهذا النظام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويخضع تلقائيا المستفيدين من الامتيازات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1.1الانشطة الممارسة في النظام الحقيقي:

توجد العديد من الأنشطة يطلب منها، على سبيل المثال:

- عمليات البيع بالجملة والتجزئة.
- عملية الإنتاج.
- مؤسسة الاشغال بمختلف انواعه.
- مؤسسات كراء المعدات والأدوات.
- مؤسسات كراء السيارات.
- المهن الحرة بمختلف أنواعها كمكاتب الدراسات وغيرها.
- محطات الوقود.

2.1الضرائب والرسوم التي تطبق على الخاضعين للنظام الحقيقي: وتتمثل فيما يلي:

- الضريبة على أرباح الشركات.
- الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الرسم على القيمة المضافة.
- الرسم على النشاط المهني.

3.1مزايا وعيوب النظام الحقيقي: للنظام الحقيقي عدة مزايا وعيوب من بينها:

جدول 02: من اعداد الطالبة اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة وقانون الإجراءات الجبائية.

المزايا	العيوب
– إمكانية حسم قيمة المشتريات المفوترة عند تحديد الربح. – إمكانية حسم الأعباء للمكلف عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. – استرجاع مجموعة الرسم على القيمة المضافة.	– التصريح الشهري نموذج(50G) يكون شهريا مما يشكل عبئا على المكلف بالضريبة. – كثرة التهرب الضريبي وذلك بتضخيم المكلف للأعباء بغية التقليل من الربح.

2.نظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU):

يخضع لهذا النظام كل شخص طبيعي او معنوي لا يتعدى رقم اعماله8.000.000 دج او يساويها، كما أصبح يخضع لهذا النظام كذلك الشباب المستثمرين في إطار مختلف

صيغ الاستثمار والمتمثلة في الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC)، باستثناء المستثمرين في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

1.2الأنشطة الممارسة في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لعدم تجاوز الحد:

ان المكلفين باختلاف انواعهم طبيعيين او معنويين والتابعين لنظام الجزافية الوحيدة يمارسون أنشطة مختلفة من بينها:

- عمليات البيع بالجملة والتجزئة.
- عمليات الإنتاج.
- مؤسسات الاشغال بمختلف أنواعها.
- مؤسسات كراء المعدات والأدوات والسيارات.
- الأنشطة الممارسة من طرف الحرفيين.
- المهن الحرة بمختلف أنواعها كمكاتب الدراسات والعيادات الطبية والمحاسبين وغيرها.

2.2الضرائب والرسوم التي تطبق على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

اما الضرائب والرسوم التي تطبق على الخاضعين لهذا النظام فتتمثل في:

- الضريبة الجزافية الوحيدة.

3.2مزايا وعيوب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

ومن مزايا وعيوب هذا النظام ما يلي:

جدول03: من اعداد الطالبة اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة وقانون الإجراءات الجبائية.

المزايا	العيوب
-لا يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة. -المكلف غير مطالب بإيداع التصريحات الشهرية (G50). -المكلف المطالب بإيداع تصريحسنوي(G12) يحدد فيه رقم اعماله، كما ان له حرية الاختيار في تسديد مستحقاته فصليا او سنويا. -تحديد النسب ب: 5بالمئة بالنسبة للأنشطة التابعة التجارية والمنتجين، ونسبة 12 بالمئة بالنسبة للأنشطة التابعة لقطاع الخدمات. - الشباب المستثمرين والتابعين لمختلف الصناديق والوكالات مدنيين فقط بدفع 50 بالمئة من الحد الأدنى والمقدر ب: 10.000 دج عند الاستفادة من مقرر الدخول في الاستغلال.	- رقم الاعمال يتم تحديده من طرف المكلف. لا يمكن استرجاع الرسم على القيمة المضافة وفق هذا النظام.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في مفتشية الضرائب لقصر البخاري.

في عالم تسارع التطور التكنولوجي يوما بعد يوم أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لتطوير العمل الإداري حيث تشهد مفتشية الضرائب لقصر البخاري تحول رقمي تدريجيا كجزء من تحديث وتطوير الإدارة الضريبية خصصنا هذا المبحث لدراسة مدى تطبيق الرقمنة في خدمات المفتشية وقسمنا المبحث الى ثلاث مطالب

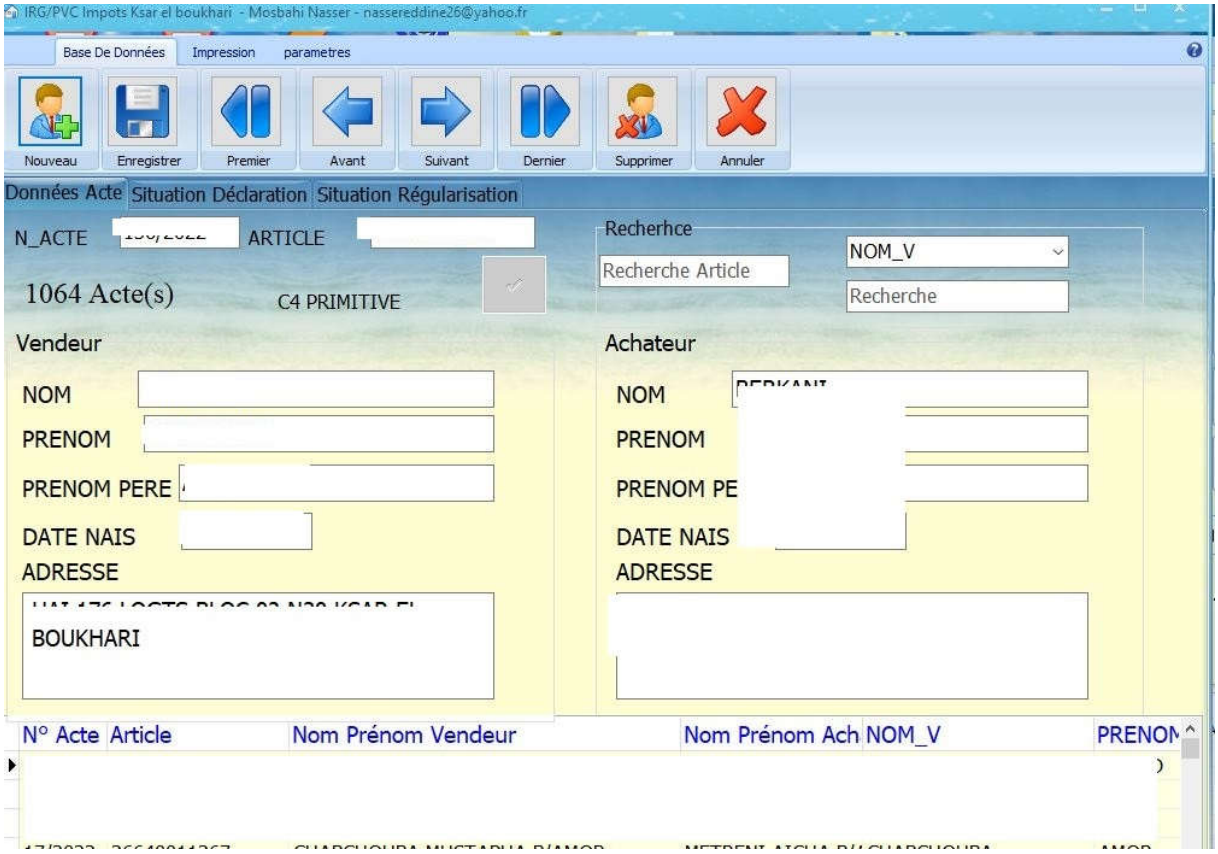
المطلب الأول: البرمجيات المستخدمة

تعتبر البرمجيات الرقمية أهم الادوات التي تجعل المفتشية الضرائب تتحول نحو الرقمنة. في مطلبنا هذا سنستعرض اهم الأنظمة البرمجية المستخدمة من طرف مفتشية الضرائب لقصر البخاري.

أولا برنامج تسيير الضريبة على الدخل "التنازل على العقارات":

هو تعتبر عبارة عن نظام معلوماتي متخصص تستخدمه مصلحة الضرائب لقصر البخاري بقوم بتسيير العمليات الجبائية المرتبطة فقط ببيع العقارات فيما يلي ستقوم بعرض ثلاث واجهات للبرنامج:

الواجهة الأولى: واجهة بيانات العقد

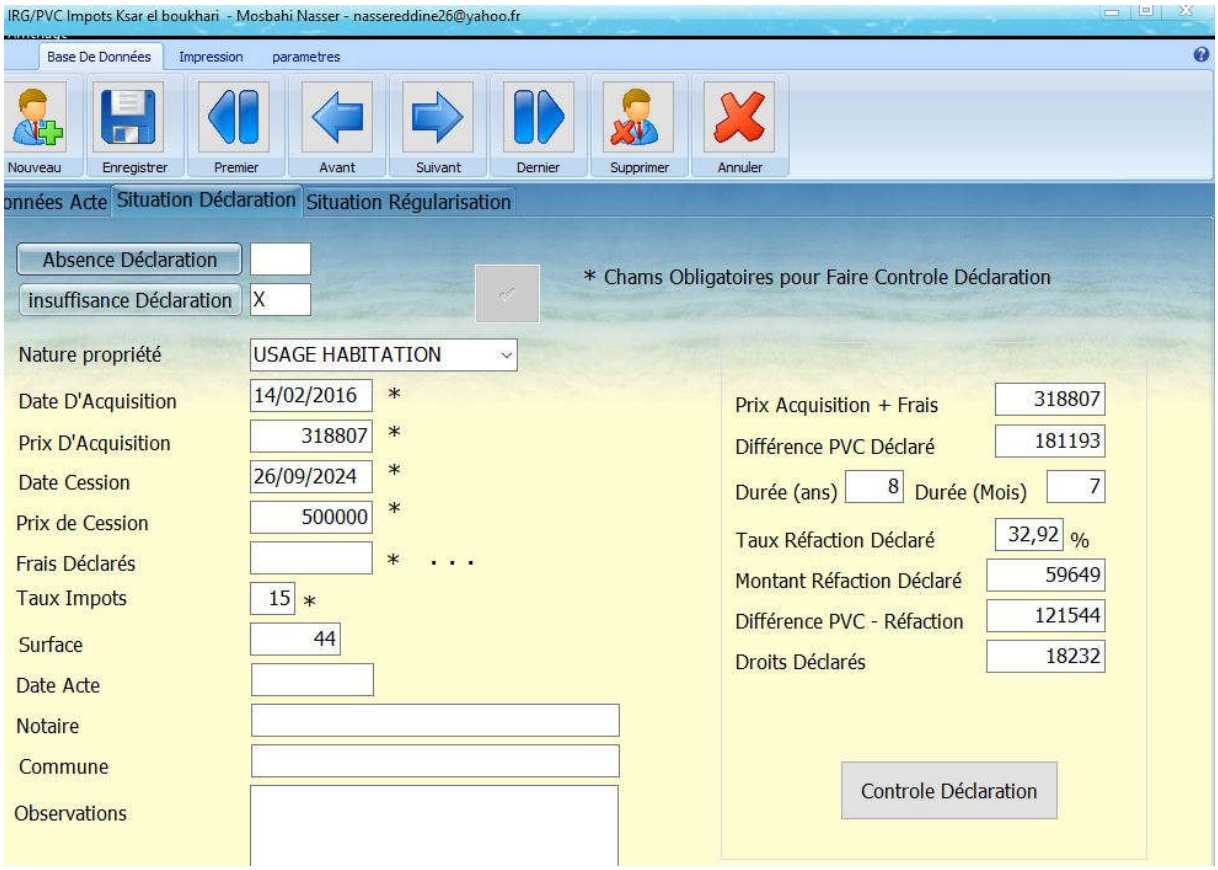


تشير هذه الواجهة الى قاعدة البيانات المتعلقة بحساب الضريبة على فائض قيمة عند بيع العقار اهم المعلومات التي تحملها الواجهة، رقم العقد، المرجع القانوني للعقد، رمز الملف.

بيانات البائع (vendeur):

الاسم، اللقب، اسم الاب، تاريخ الميلاد، العنوان الكامل، نفس الشيء مع بيانات المشتري **كما تشير الخانة اليمنى للبحث بواسطة ادخال رقم العقد او الاسم** فيما يخص إجراءات العمل على هذه الواجهة عندما يتقدم العقد لمصلحة العقد للتنقل من هذه الواجهة الى الواجهة التابعة.

الوجهة الثانية:



في الواجهة التالية بعد واجهة البيانات مخصصة لحساب الضريبة على الدخل المتعلق بفائض القيمة العقارية PVC/IRG يستخدم لتحديد الفرق بين المبلغ المصرح به من طرف البائع وماتم احتسابه فعليا اهم اقسام الواجهة اعلى الواجهة ازرار التنقل لإنشاء الملف، حفظ المعطيات، التنقل بين الملفات، حذف الملف، او الغاء العملية.

الجزء الايسر فيه:

تحديد سنة التصريح، اختيار نوع الضريبة، القيمة الخاضعة للضريبة، المبلغ الذي صرحه المكلف بالضريبة، النسبة المئوية للضريبة 15 بالمئة، الضريبة المستحقة بعد الحساب الرقمي.

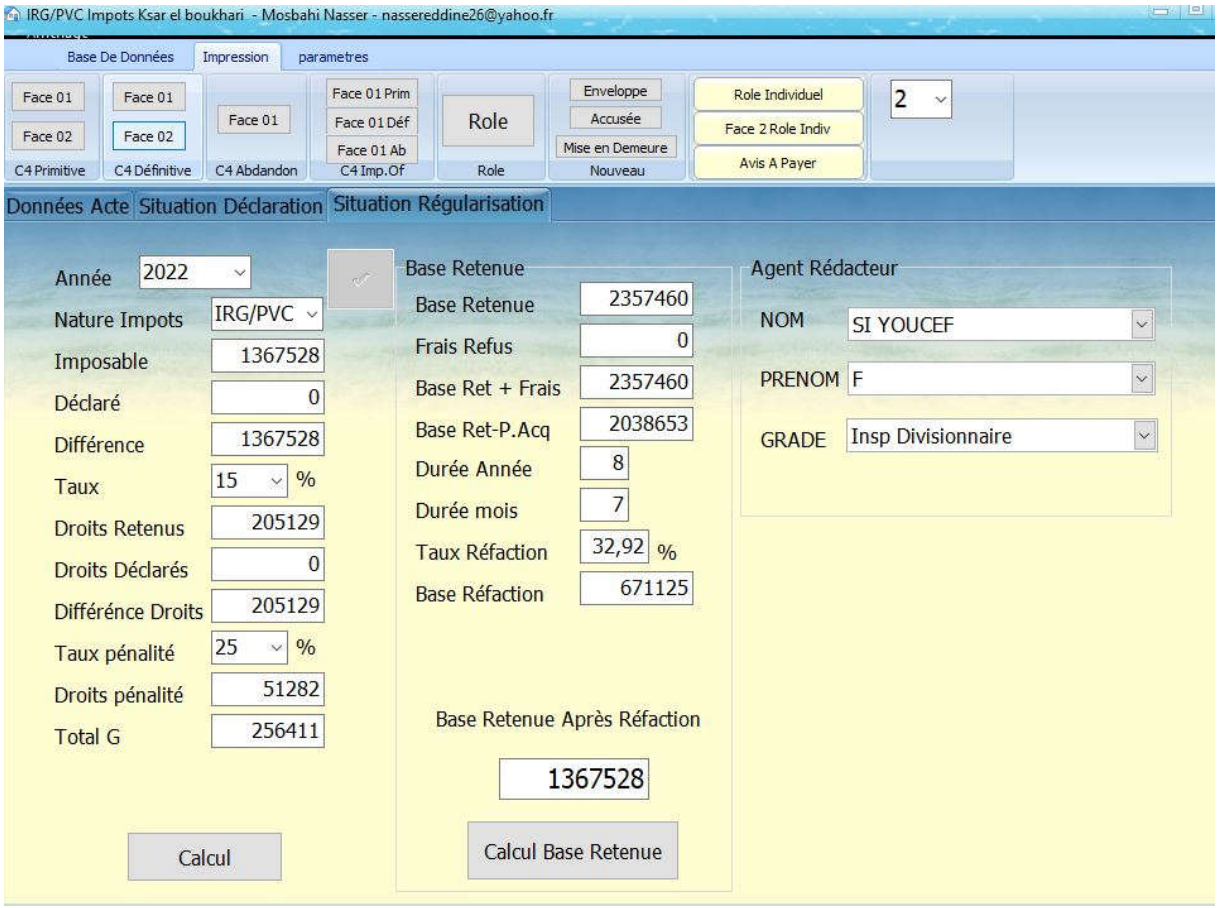
الضريبة المصرح بها:

الفرق بين الضريبتين (في حال التهرب... الخ).

الجزء الايسر:

القيمة الأساسية للعقد، المصاريف التي لم تقبل للحسم مدة حيازة العقار، نسبة التخفيض حسب المدة، القيمة المخصومة حسب نسبة التخفيض من القيمة الذهابية الخاضعة للضريبة، اسم الموثق.

الواجهة الثالثة:



تستخدم هذه الواجهة لحساب مبلغ الضريبة الواجب دفعه نتيجة الفرق بين ما تم احتسابه والمصرح به وهي تابعة للوجهتين الأولى والثانية وتسجيل اسم العون المكلف لمعالجة الملف "هذه الحالة المفتش الرئيسي لمصلحة الضرائب".

مكونات الواجهة:

النسبة المعينة، نوع الضريبة، المبلغ الخاضع للضريبة، المبلغ المصرح به، الفرق بينهما، نسبة الغرامة، قيمة الغرامة، الإجمالي.

أساس الضريبة المحتسب، المصاريف الغير معترف بها، الضريبة بعد إضافة الضريبة، مدة الحيازة، نسبة التخفيض، قيمة التخفيض، الأساس الخاضع للضريبة.

وفي الجهة اليمنى:

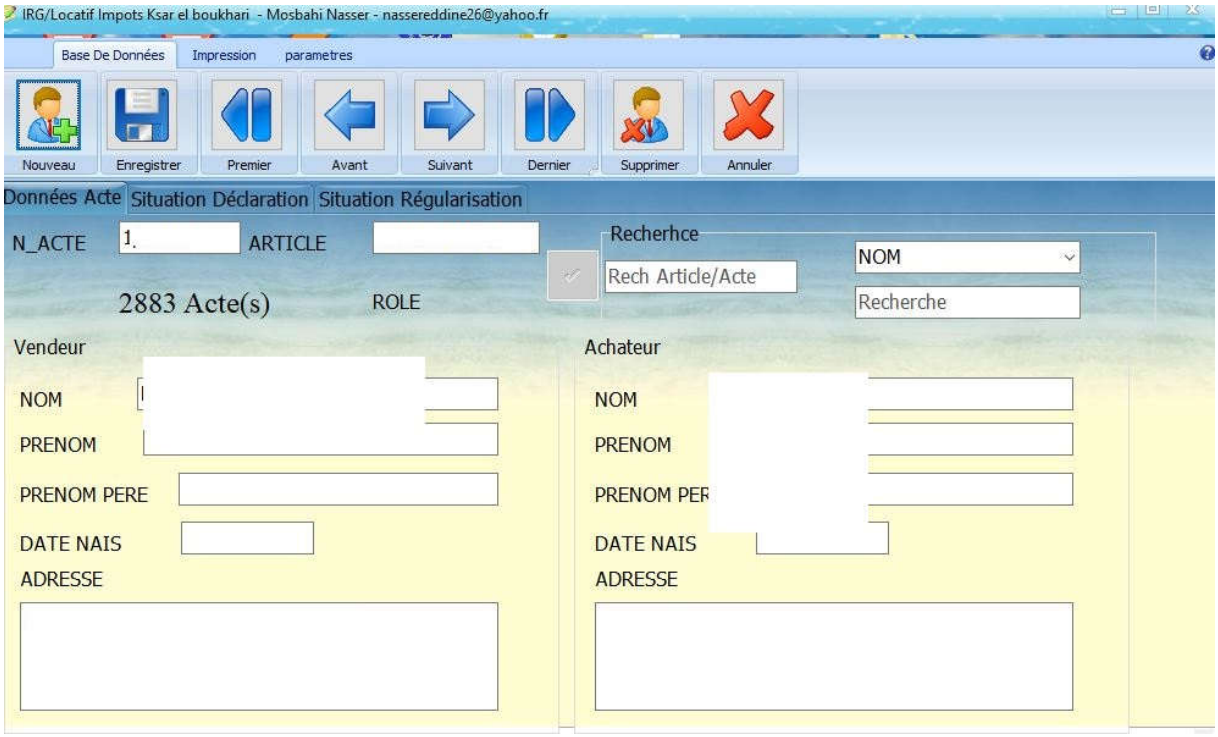
اسم ومعلومات المكلف ورتبته.

ثانيا: برنامج تسيير الضريبة على الدخل (تأجير الممتلكات):

هو أداة الكترونية يساعد موظفي الضرائب المكلفين بحساب الضريبة في التنظيم، حساب وإدارة الضريبة المفروضة عن الدخل الناتج عن تأجير العقارات وفق التشريعات الضريبية السارية في الدولة.

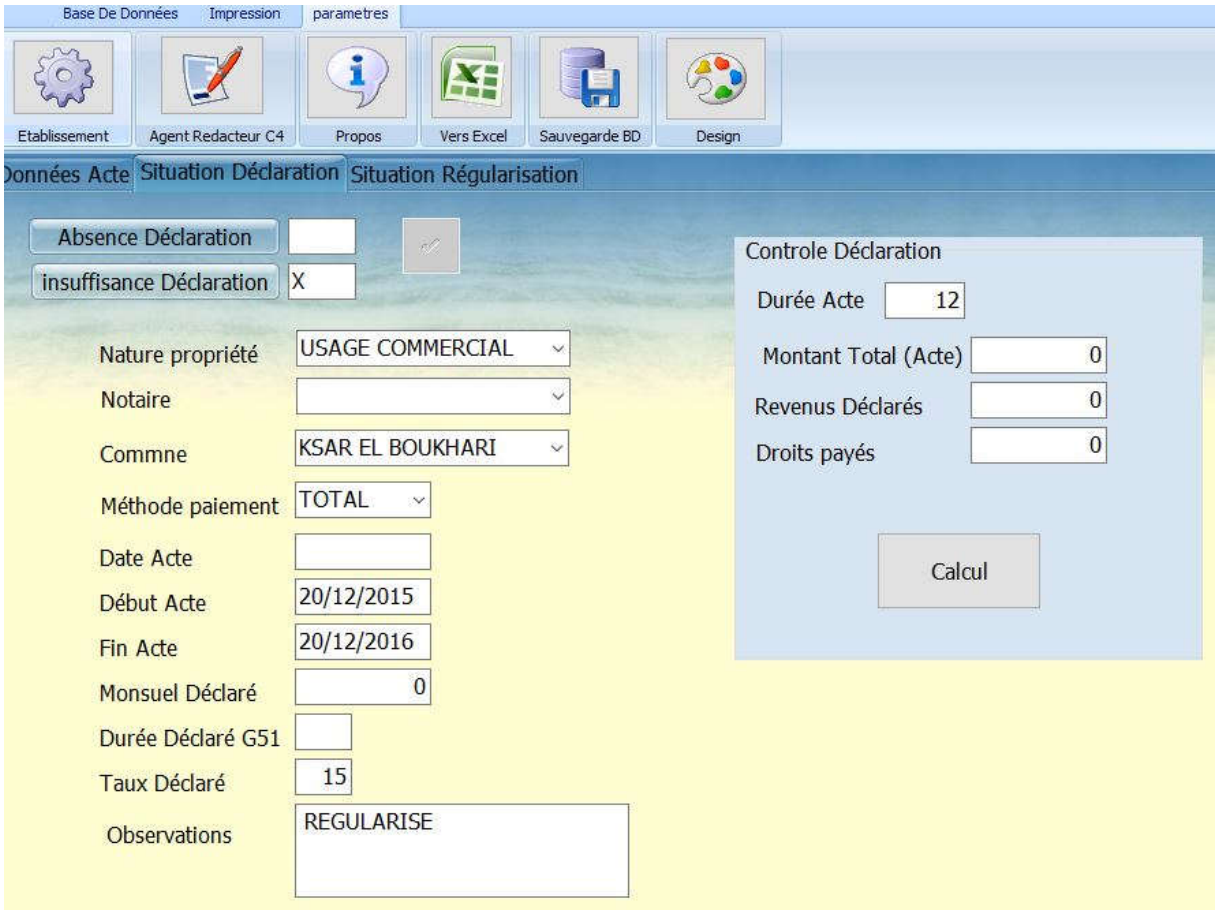
وفيما يلي نستعرض ثلاث واجهات البرامج.

الواجهة الأولى: واجهة البيانات.



وهي الواجهة المصممة لإدخال بيانات عقود الايجار تتكون من البيانات الأساسية للمؤجر والمستأجر، اسم ولقب المؤجر اسم الاب، عنوان المؤجر، عنوان الايجار (مكان الايجار)، رقم العقد.

الواجهة الثانية: وضعية التصريح.



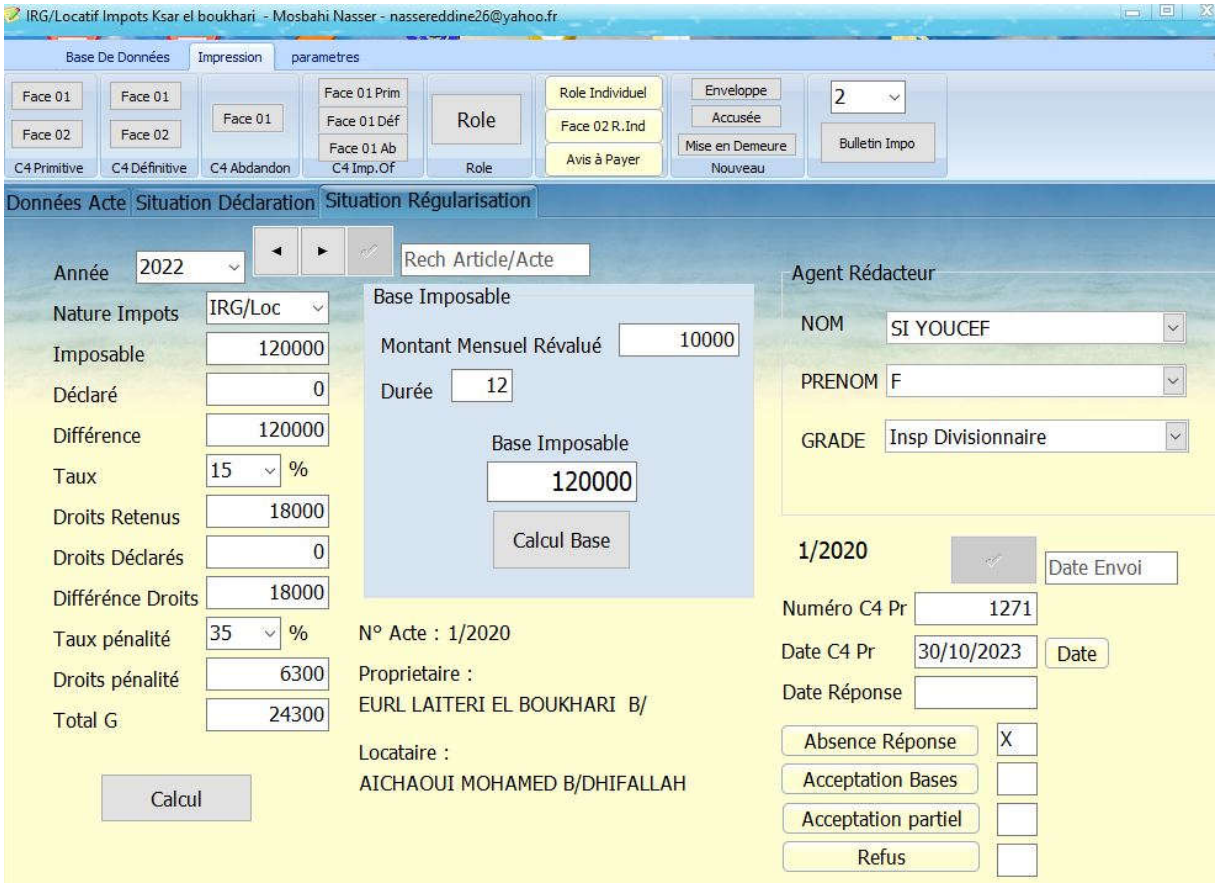
تستخدم هذه الواجهة للتحقق من صحة التصريحات المتعلقة بالعقود الايجارية وربطها بالمداخيل المصرح بها فعليا.

من مهام الرئيسية للواجهة: تشخيص وضعية التصريح في الخانتين الأعلى، وجود نقص في التصريح او غياب التصريح، تفاصيل الملكية والعقد وطبيعة العقار، اسم الموثق، طريقة الدفع، تواريخ العقد، تحرير بداية ونهاية سريان العقد.

تفاصيل التصريح الضريبي، المبلغ الشهري المصرح به، مدة العقد المصرح بها في 651، النسبة المصرح بها، الملاحظات، المدة الرسمية للعقد، المبلغ الإجمالي، المداخيل المصرحة، الحقوق المدفوعة، ثم زر calculلحساب الفروقات والنواقص اليا.

الواجهة 3:

تستخدم من طرف مفتشي الضرائب واعوان الإدارة تسهل لمعالجة الحالات التي لم يتم التصريح فيها بالضريبة من طرف المكلف حيث يتم تلقائيا فرض الضريبة (تقديرات الإدارة).



مكونات الواجهة ومهامها:

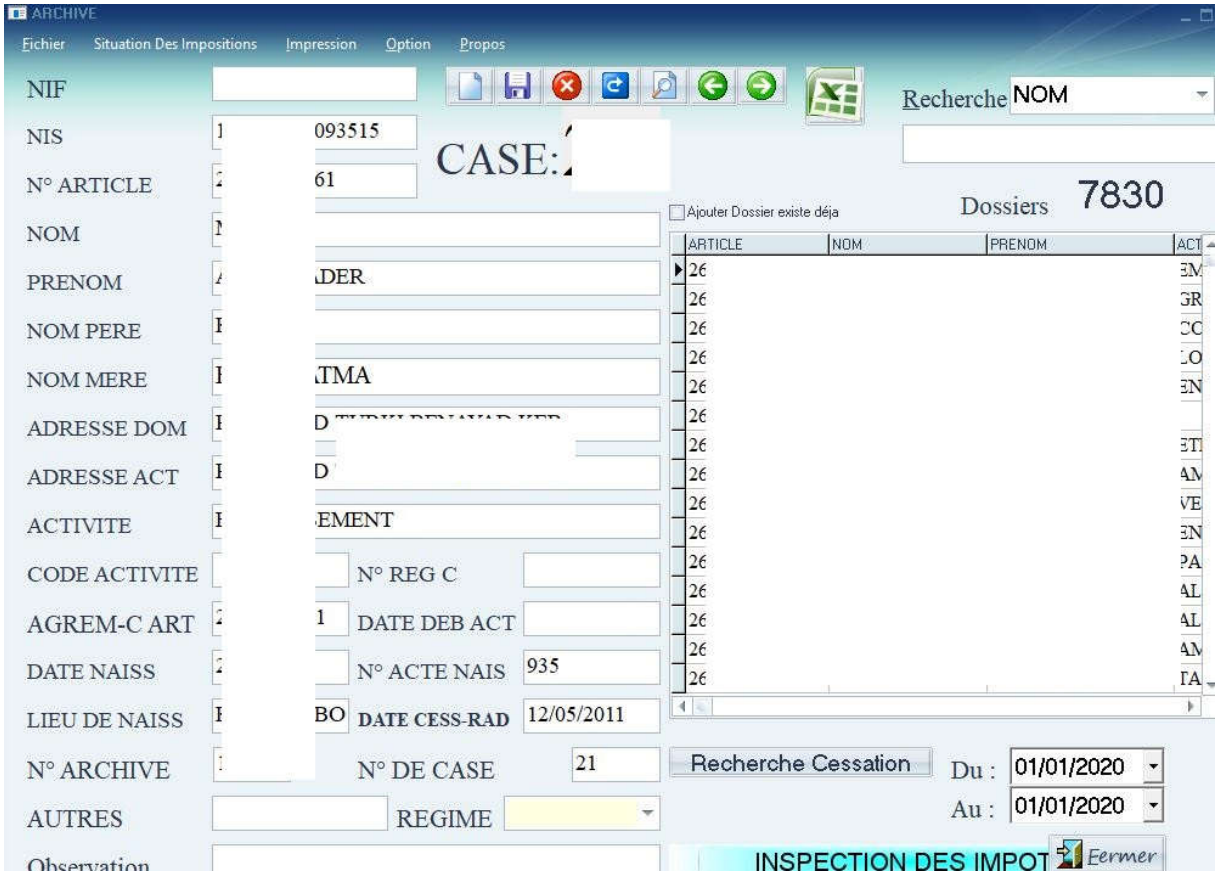
- البيانات الضريبية يعرض القيم المرتبطة بالضريبة على الايجار.
- السنة الجبائية، نوع الضريبة، المبلغ الخاضع للضريبة بعد إعادة الفهم.
- المبلغ واجب دفعه وما تم التصريح به.
- نسبة الضريبة المطبقة: المبلغ واجب دفعه، المبلغ المصرح به.
- الفرق بين المبلغين: نسبة الغرامة، مبلغ الغرامة، المجموع الكلي للضريبة.

- قسم حساب الوعاء الضريبي: القيمة الشهرية التي تعتمدها الإدارة، عدد الأشهر، حساب الوعاء الضريبي.
- معلومات المحرر المكلف بالملف.
- بيانات العقار اسم المالك، المستأجر.

ثالثا: برنامج تسيير الأرشيف.

يستعمل هذا البرنامج في مصلحة الضرائب لأرشفة تتبع وتحديث ملفات المكلفين بالضريبة يساعد الموظف في ادخال المعلومات الشخصية، تصنيف الملفات حسب النشاط والمادة، اعداد وتصدير التقارير البحث عن الملفات.

فيما يلي واجهة البرنامج:



- الرقم الجبائي NIF.

- رقم المادة الجبائية.
- معلومات المكلف بالضريبة.
- في نصف الواجهة تستطيع البحث نختار الاسم، الرقم...

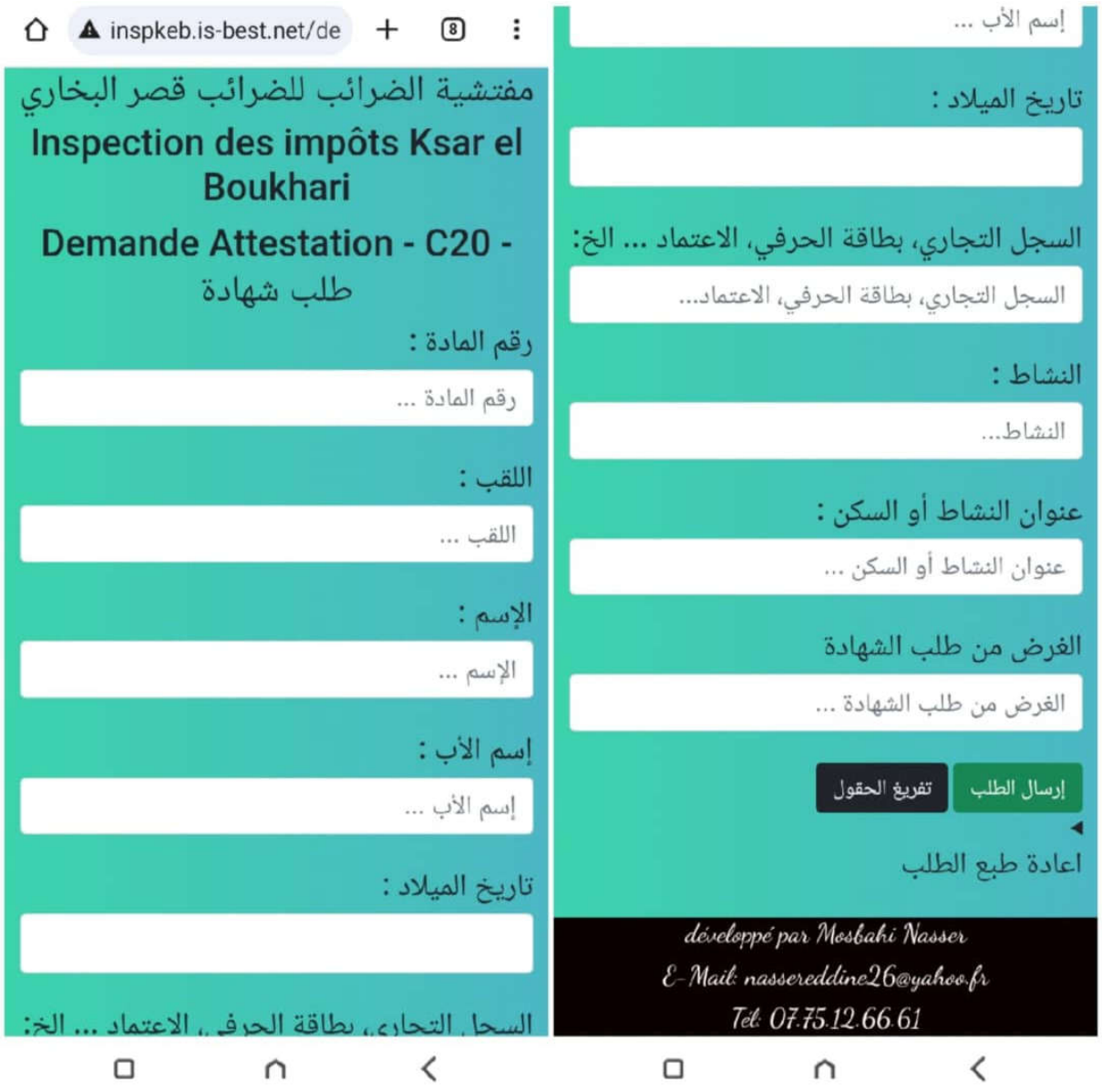
كما نرى عدد الملفات المسجلة في النظام، وقائمة الملفات مختصرة.

- في خانة recherche cessation يبحث فيها المكلف بالعملية على المكلفين المتوقفون عن النشاط مع تحديد الفترة الزمنية.

المطلب الثاني: المواقع الالكترونية.

في ظل التطور الالكتروني المشارع أصبحت المواقع الالكترونية أداة حيوية لتقرير خدمات مصلحة الضرائب حيث وفرت المنصات الالكترونية تتيح للمكلفين سهولة في اجراء بعض المعاملات الضريبية سنعرض في مطلبنا هذا اهم المواقع ودورها في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية.

أولا: موقع طلب شهادةC20



رابط الموقعhttp://inspkeb.is-best.net/demande c20

يعد هذا الموقع واجهة رقمية لمفتشية الضرائب لقصر البخاري خصص للمواطنين تسهيل عملية طلب شهادةC20 سواء كانوا: تجار، حرفيين، أصحاب مهن حرة...الخ

هدفه تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على الوثيقة التي تستخدم عادة في بيع عقارات، اثبات وضعية جبائية...الخ

ثانيا: موقع حساب مبلغ الضريبة على التنازل عن العقار

رابط الموقع http://inspkeb.is the –best.net/ irgevc، هو جزء هام من موقع مفتشية قصر البخاري وهو مخصص لحساب مبلغ الضريبة على فائض القيمة الناتج عن التنازل عن العقار (أي شكل من التنازل) بدقة قبل إيداع التصريح الجبائي (ج17).

مهام الموقع:

- حساب تلقائي للضريبة.
- تقدير القيمة العقارية.
- مساعدة المواطن في ملئ تصريح ج17.
- تقليل الأخطاء عند التصريح في مصلحة الضرائب.

مستخدمي الموقع:

- المواطنون الخاضعون للضريبة.
- الأشخاص الذي يريدون تحضير ج17.
- الموثقون أو وكلاء العقار.
- المحاسبين والمستشارين الجبائيين (الخواص).

بعد ملئ البيانات يتم الضغط على **حساب مبلغ الضريبة**، لحساب الضريبة المستحقة او **تحميل الوثيقة**.

يتم ذلك عبر ملئ الاستمارة التالية بوجه هذا الموقع للمواطنين الخاضعين للضريبة، أصحاب السجلات التجارية، الحرفيين.

عند ملئ هذه الاستمارة يقوم المكلف بالضغط على **ارسال طلب** ليظهر مباشرة بعد ذلك عند المسؤول.

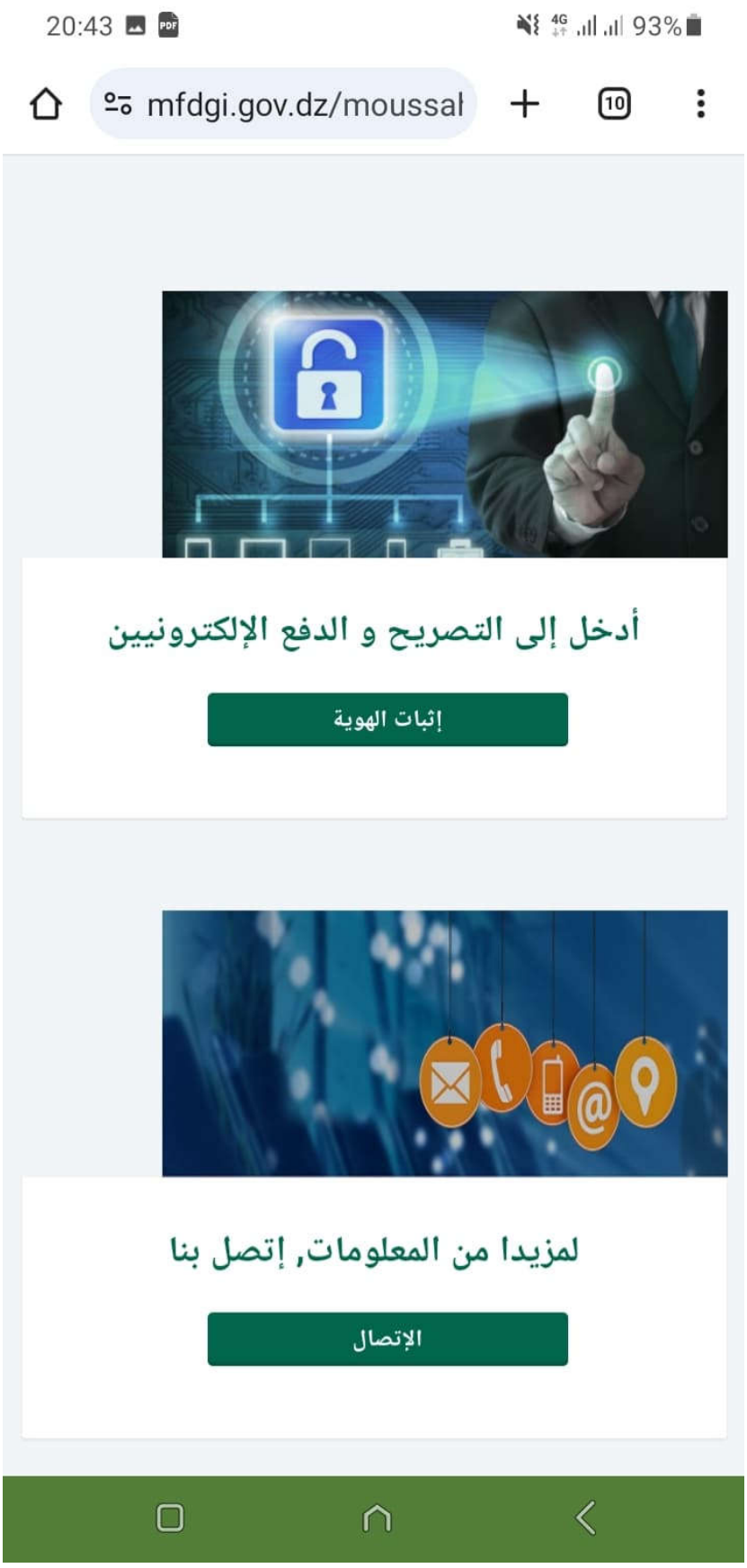
تاريخ الإمتلاك أو الإنشاء	
سعر الإقتناء أو قيمة الإنشاء	
تاريخ التنازل	
سعر التنازل عن العقار	
مصاريف الصيانة والإقتناء و التحسين في حدود 30% من سعر الإقتناء أو قيمة الإنشاء	
الحقوق والرسوم المدفوعة و مصاريف اخرى مثبتة قانونا	
الملكية عبارة عن بناية جماعية او فردية وتشكل ملكية وحيدة وسكن رئيسي (تخفيض ثاني 50%)	إذا نعم قم بالتأشير على الخانة ☐


مرجع أسعار العقار 2023-2024
تحميل وثيقة التصريح ج 17
حساب مبلغ الضريبة

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الرقابة الجبائية:

الذكاء الاصطناعي يعد أحد اهم الأدوات التي يمكن ان تساهم في عملية الرقابة الجبائية وكمافحة التهرب الضريبي وتحسين الكفاءة الشفافية سنذكر فيها مايلي بعض التطبيقات التي تساعدنا على الرقابة:

منصة مساهمتكmousahamatica:



تعتبر بوابة مساهمتك تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنيت من اهم مزايا البوابة:

- سهولة الولوج وسرعة المعالجة.
- إيصال الكتروني عند الدفع الناجح.
- تكون طريقة الدفع عن طريق بطاقة الائتمان او البطاقة الذهبية.

حاليا هذه البوابة تستخدم في وهران شرق، وهران غرب.

بوابة جبايتك:

تعد هذه البوابة تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الهدف منها تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية من مزايا البوابة:

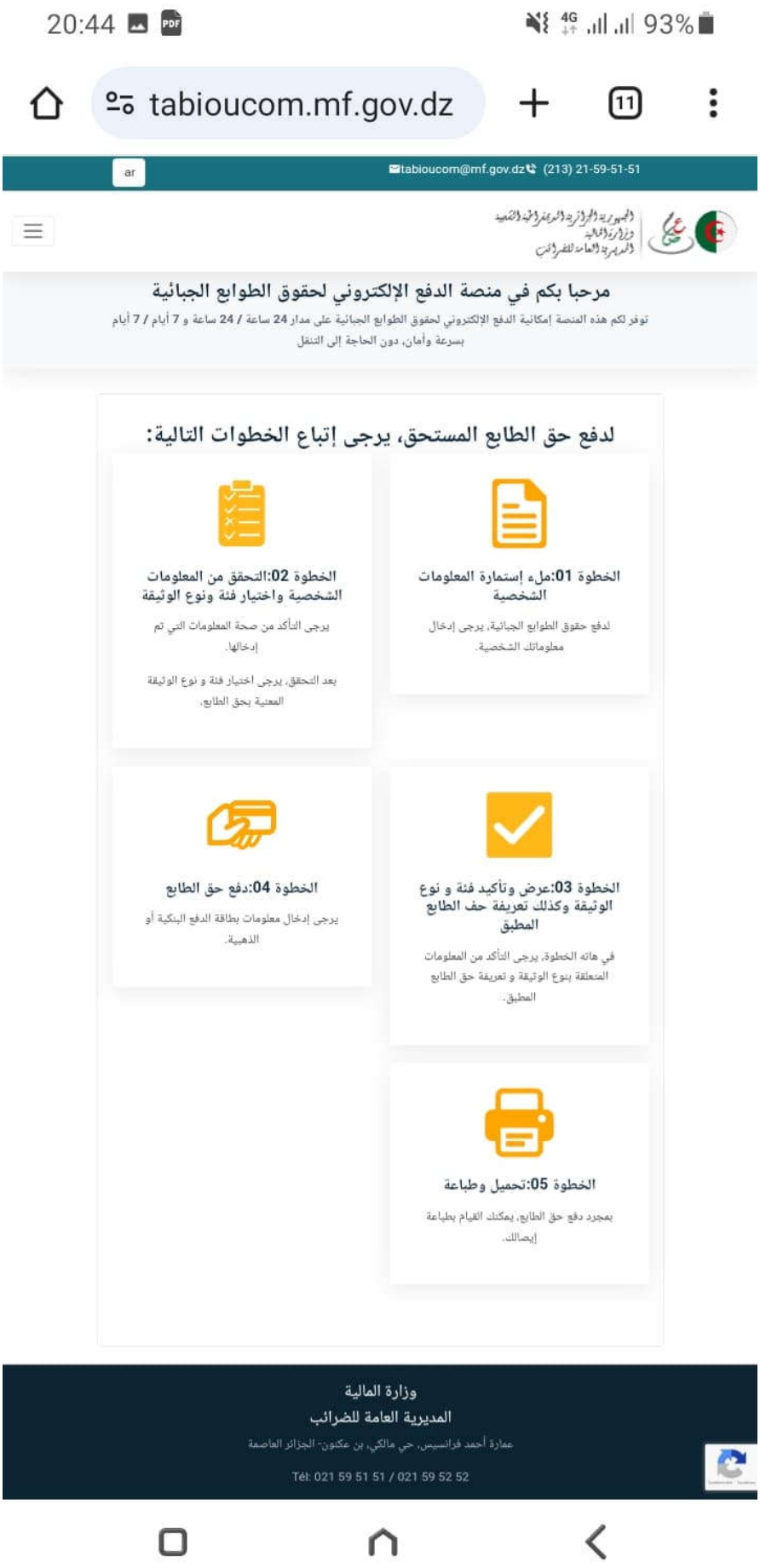
- مجانية.



- امنة في تبادل المعلومات.
- سهولة الولوج اليها.
- التحويل التلقائي الى قسم الدفع بمجرد ارسال التصريح.

وحسب ماورد فهي لا تطبق الا في وهران شرق ووهران غرب.

منصة طابعك الالكتروني tabiocom:


20:44
93%
tabioucom.mf.gov.dz
ar
tabioucom@mf.gov.dz (213) 21-59-51-51
مرحبا بكم في منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية
توفر لكم هذه المنصة إمكانية الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية على مدار 24 ساعة / 24 ساعة و 7 أيام / 7 أيام بسرعة وأمان، دون الحاجة إلى التنقل
لدفع حق الطابع المستحق، يرجى إتباع الخطوات التالية:
الخطوة 01:ملء إستمارة المعلومات الشخصية
لدفع حقوق الطوابع الجبائية، يرجى إدخال معلوماتك الشخصية.
الخطوة 02:التحقق من المعلومات الشخصية واختيار فئة ونوع الوثيقة
يرجى التأكد من صحة المعلومات التي تم إدخالها.
بعد التحقق، يرجى اختيار فئة و نوع الوثيقة المعنية بحق الطابع.
الخطوة 03:عرض وتأكيد فئة و نوع الوثيقة وكذلك تعريفة حف الطابع المطبق
في هاته الخطوة، يرجى التأكد من المعلومات المتعلقة بنوع الوثيقة و تعريفة حق الطابع المطبق.
الخطوة 04:دفع حق الطابع
يرجى إدخال معلومات بطاقة الدفع البنكية أو الذهبية.
الخطوة 05:تحميل وطباعة
بمجرد دفع حق الطابع، يمكنك القيام بطباعة إيصالك.
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
عمارة أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون- الجزائر العاصمة
Tél: 021 59 51 51 / 021 59 52 52

تهدف كذلك هذه المنصة الى تحسين وتسريع الإجراءات وتوفير الإجراءات وتوفير عناء التنقل وتقليل الأعباء على المواطنين مع ضمان حماية خصوصية البيانات والمعاملات حيث تسمح للمواطنين في مرحلة أولية بدفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر صادر داخل الوطن، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة البيو مترية باستخدام الدفع، البطاقة الذهبية، وبطاقة الدفع بين البنوك ويمكن الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال هذه المنصة بالولوج اليها عبر الرابط http://habiouccon.mf.gov.dzتم اطلاقها يوم الخميس 08-08-2024.

لتحميل الوثيقة ج17 كما يمكن الاطلاع على أسعار العقار لأي سنة.

المبحث الثالث: رصد دور الرقمنة في الرقابة الجبائية على مستوى مفتشية الضرائب لقصر البخاري

تعد الرقمنة من الاليات الحديثة اللتي تعتمدها الادارة الجبائية لتعزيز فعالية الرقابة وتحسين اداءها. وفي هذا السياق ,يتناول مبحثنا هذا واقع الرقمنة على مستوى مفتشية الضرائب لقصر البخاري بهدف الوقوف على مدى تاثيرها في تحسين الاداء الرقابي وذلك من خلال رصد بعض المعطيات الميدانية وتحليلها ضمن اطار منهجي يعكس واقع التطبيق.

المطلب الاول: المنهجية المستخدمة

نوع الدراسة:

تتدرج دراستنا هذه ضمن البحوث الكيفية التي اعتمدنا فيها على منهج دراسة حالة حيث تم اختيار مصلحة الضرائب لقصر البخاري كحالة دراسية للتحليل المتعمق واعتمدنا في بحثنا بشكل أساسي على أسلوب المقابلة المعمقة كأداة رئيسية لجمع البيانات لهدف الكشف على مدى تأثير الرقمنة على أداء الرقابة الجبائية.

عينة الدراسة:

بما ان دراستنا عبارة عن مقابلة معمقة مع مجموعة من الموظفين على مستوى مفتشية قصر البخاري تم اختيار هذه العينة بناءا على:

- المعرفة المباشرة بتطبيقات الرقمنة في الميدان.
- الخبرة العلمية في استخدام الأدوات الرقمية.

وفيما يلي معلوماتهم المهنية:

الموظف الأول: مفتش مركزي للضرائب.

الموظف الثاني: مفتش رئيسي للضرائب.

الموظف الثالث: مراقب الضرائب.

الموظف الرابع: مفتش رئيسي للضرائب.

أداة الدراسة:

للقيام بالمقابلة المعمقة مع المبحوثين ومن اجل الحضور على المعلومات التي نحتاجها في إطار هذه الدراسة ارتأينا ان تكون أداة المقابلة مجموعة من الأسئلة الأربعة المفتوحة التي تمثلت فيما يلي:

السؤال الأول:

كيف تقيم فعالية التحقيق في المعاملات العقارية من حيث توفر المعلومات ودقتها في ظل الأدوات الرقمية الحالية؟

الهدف من هذا السؤال:

هو معرفة تقييم تأثير الأدوات الرقمية على توفر ودقة معلومات التحقيقات العقارية، وتحديد معوقات التحول الرقمي في هذا المجال.

السؤال الثاني:

كيف تقيم فعالية الرقابة الجبائية عن بعد مقارنة بالرقابة الميدانية؟

الهدف من هذا السؤال:

تقييم فعالية الرقابة عن بعد مقارنة بالرقابة الميدانية من حيث الكفاءة التغطية، جودة البيانات، توصيات لتحسين النظام الرقي الضريبي.

السؤال الثالث:

ما مدى فعالية التحقيق في التصريحات الغير نظامية في ظل أدوات الرقمنة الحالية؟

الهدف من هذا السؤال:

تقييم قدرة الأدوات الرقمية على كشف التصريحات النظامية ومدى فعاليتها في تحسين دقة التحقيقات، مع تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه هذه العملية.

السؤال الرابع:

ما مدى استغلال كشوف البنوك في الرقابة الجبائية وماهي العوائق المؤثرة في فعالية هذا الاستغلال؟

الهدف من السؤال:

تقييم فعالية استخدام الكشوف في مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتحديد اهم المعوقات التي تواجهها.

المطلب الثاني: نتائج المقابلة

في إطار تقييم تجربة رقمنة النظام الضريبي واثارها على أداء الرقابة الجبائية أجرينا مقابلة مع أربعة موظفين من مصلحة الضرائب التي تهدف هذه النتائج الى رصد الانعكاس الواقعي للتحول الرقمي ومقارنتها بالمؤشرات المرجعية المعتمدة في الدراسة.

نستعرض فيما يلي أبرز الاستجابات ومقارنتها مع المؤشرات الرئيسية للدراسة:

اجابات السؤال الأول:

- **الموظف الاول:** توفر بعض المعلومات ولكنها غالبا ما تكون غير كاملة وتتطلب التحقق منها.
- **الموظف الثاني:** كما يقال من يحملك المعلومة يملك قوة الأدوات الرقمية قلصت صعوبات الحصول على المعلومات حيث أثر بشكل إيجابي على فعالية التحقيق ما تمكن من تقريب الدقة في التقييمات وغيرها.
- **الموظف الثالث:** فعالة جدا مع توفر الرقمنة الحالية مقارنة بالرقابة الكلاسيكية في مجال المعاملات العقارية.
- **الموظف الرابع:** تعتمد على مدى توفر المعطيات العقارية لدقتها وتكاملها عبر المنصات المختلفة المعاملات العقارية تعد من المجالات الحساسة والمعقدة في الرقابة الجبائية نظرا لقيمتها العالية وتعدد الجهات المتداخلة فيها (المحافظات العقارية، البلديات، البنوك، الموثقين).

اجابات السؤال الثاني:

- **الموظف الاول:**الرقابة الجبائية عن بعد تساهم في ربح الوقت وتكون أكثر فعالية.
- **الموظف الثاني:** الرقابة الجبائية عن بعد تكون ناجحة وفعالة إذا كانت المعلومات التي نحتاجها متوفرة رقميا في حال عدم توفر المعلومات تنعدم فعاليتها.

- **الموظف الثالث:** الرقابة الميدانية أكثر فعالية من الرقابة عن بعد.
- **الموظف الرابع:** الرقابة عن بعد قللت في التكاليف وكانت أسرع كما ان تغطيتها أوسع.

اجابات السؤال الثالث:

- **الموظف الاول:** يشهد تحسنا تدريجيا لكن لتحقيق الفعالية المطلوبة وجب الاجتهاد في الاستثمار في التقنيات الحديثة والاهتمام بالعنصر البشري.
- **الموظف الثاني:** في ظل ادوات الرقمنة الحالية نلمس فعالية في تقليص ظاهرة التصريحات الغير نظامية كون الوصول للمعلومة الدقيقة صار أقرب مما كان سابقا.
- **الموظف الثالث:** متوسطة وذلك لضعف تطبيق الرقمنة في جميع المصالح الجبائية.
- **الموظف الرابع:** مكنتنا ادوات الرقمنة الحالية في اكتشاف التلاعبات البسيطة والمتوسطة كما مكنتنا في رصد التلاعبات المعقدة والمنظمة، الحد من التلاعبات المستقبلية.

اجابات السؤال الرابع:

- **الموظف الاول:** كشوف البنوك من الاساسيات المهمة في الرقابة الجبائية من خلالها يتم استغلال واستخراج رقم الاعمال الخاضع للضريبة، اهم عائق يواجهها هو تعدد الحسابات البنكية وغياب المعلومة لدى المصالح الجبائية.
- **الموظف الثاني:** مكنتنا استغلال كشوف البنوك في اكتشاف عدة معاملات غير مصرح بها من بين اهم العوائق المؤثرة في فعالية هذا الاستغلال هو امتلاك الشخص عدة حسابات في بنوك مختلفة مما يصعب مهمة الحصول على المعلومة الحقيقية

- **الموظف الثالث:** الاستغلال الامثل للكشوف البنكية سهل الرقابة الجبائية اما بالنسبة للعوائق فكانت تعدد الحسابات البنكية للمكلفين.
- **الموظف الرابع:** تعد اداة فعالة لكشف التلاعبات والتصريحات الغير مطابقة لكن فعاليته تختلف باختلاف السياق القانوني، مستوىالرقمنة، التنسيق بين المؤسسات والادارة الجبائية.

التعليق على الاجابات:

1-السؤال الاول:

الرقمنة أحدثت ثورة في الرقابة العقارية قلصت الرقابة العقارية في اعتمادها على الأساليب اليدوية وأصبحت أكثر اعتمادا على الأدوات الرقمية وهذا ما ساعدها في تحليل البيانات في دقائق بدلا من أسابيع رغم وجود بعض الثغرات التقنية الا انها لا تقارن بالمكاسب الهائلة في السرعة والدقة.

2-السؤال الثاني:

بفضل الرقمنة أصبح بإمكاننا مراقبة نسبة كبيرة من المكلفين بدلا من اعتمادنا على العينات العشوائية، الرقابة شهدت تحولا شاسعا فمن العمليات الانتقائية تستغرق شهورا الى نظام شامل يعمل في الوقت الفعلي مع تقليص التكاليف التشغيلية (الحالات الاستثنائية فقط التي تطلبنا الى التدخلات الميدانية).

3-السؤال الثالث:

كشف التصريحات الغير نظامية اصبحاكثر سهولة بفعل الأدوات الرقمية، فالأنظمة الجديدة سهلت لنا برصد الأنماط (الحالات) المشبوهة تلقائيا.

التحديات التقنية الحالية طبيعية كونها في المرحلة الانتقالية وستختفي قريبا مع التطوير المستمر.

4-السؤال الرابع:

كشف البنوك حسبما توصلت اليه هي السلاح السري ضد التهرب فالبيانات البنكية هي العين التي لا تنام فهذا النظام وحده ساهم وبشكل فعال في اكتشاف الدخل الغير مصرح به حالات التهرب الضريبي... الخ

تعقيب شامل:

- الخيار لليوم ليس بين الرقمنة او عدمها، بل بين التبني السريع او التأخر عن ركوب التطور.
- كل يوم تأخير أرى فيه خسارة للموارد المالية المفروض تحصيلها.
- الرقمنة ليست رفاهية كما يعتقد البعض بل هي ضرورة استراتيجية لأي نظام ضريبي يطمح الى الفعالية والعدالة.

خلاصة الفصل:

ثبتت نتائج الفصل التطبيقي ان الرقمنة تعد من العوامل الاساسية اللتي تساهم في تحسين اداء الرقابة الجبائية حيث ان التحول الرقمي يعزز سرعة معالجة البيانات مما يساهم في تقليص الزمن اللازم لاتخاذ القرارات ويقلل من نسبة الاخطاء البشرية المرتبطة بالعمليات اليدوية. اضافة الى ذلك تساهم الرقمنة في توفير بيانات اجبائية اكثر دقة وتنظيما وهذا ما يساعدنا في تسهيل عملية الرقابة والتدقيق الضريبي.

كما ان الرقمنة تتيح للمؤسسات الجبائية معالجة الملفات الضريبية باعلى كفاءة وذالك عبر الانظمة الرقمية اللتي تمكن من تتبع المعاملات بشكل اكثر دقة وسرعة .تساهم هذه الانظمة فب تقليل الفروقات بين البيانات الورقية والرقمية .هذا ما يؤدي الى تحسن كبير في القدرة على تدقيق البيانات والوقوف على المخالفات بشكل اسرع

على الرغم من الفوائد الواضحة للرقمنة في تحسين الرقابة الجبائية الا ان هذه العملية تحتاج الى دعم مستمر من خلال تكوين الكوادر البشرية وتحديث الوسائل التقنية بشكل دوري وتدريب الموظفين على استخدام الانظمة الرقمية الجديدة لضمان استخدام التكنلوجيا بكفاءة, كما ان تحديث البنية التحتية الرقمية تتطلب استثمارات كبيرة لضمان استمرارية فعالية الرقابة في المستقبل.

الخاتمة

الخاتمة

تعد مساهمة الرقمنة في تحسين أداء الرقمنة الجبائية من القضايا المحورية التي باتت تفرض نفسها بقوة في ظل التوجه المتسارع نحو تحديث الإدارة العمومية واعتماد التقنيات الرقمية في مختلف المجالات. وقد شكلت هذه الإشكالية الأساس الذي انطلقت منه هذه الدراسة، سعيا الى فهم الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف الأدوات الرقمية لتجاوز أوجه القصور التي كانت تميز أساليب الرقابة التقليدية، لا سيما من حيث البطء، والتكاليف المرتفعة، وضعف الشفافية، وكثرة التدخلات البشرية، كما جاءت هذه الدراسة في سياق التحولات التي تعرفها المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي بدأت تشهد محاولات فعلية لاعتماد الرقمنة كوسيلة لتحسين فعالية الأداء الرقابي وتعزيز قدرة الإدارة الجبائية على تتبع المخالفات، وتحسين مستوى التحصيل الضريبي، مع تقليص التكاليف التشغيلية. من هنا، طرحت الإشكالية المركزية المتمثلة في:**ماهي مساهمة الرقمنة في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟**، وهي الإشكالية التي حاولنا مقاربتها من خلال دراسة ميدانية على مستوى مفتشية الضرائب لقصر البخاري، بالاعتماد على جملة من الفرضيات التي تم اختبارها وتحليلها ضمن فصول هذه المذكرة.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال المعالجة النظرية والميدانية، توصلنا الى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ساهمت الرقمنة في تقليص مدة معالجة الملفات الجبائية، وتحسين سرعة الأداء الرقابي.
- تم تسجيل ارتفاع في عدد الملفات المفحوصة مقارنة بالطرق التقليدية.
- لوحظ تحسن ملحوظ في نسبة اكتشاف المخالفات الجبائية، مما انعكس إيجابا على نسبة التحصيل الضريبي.
- ساهم النظام الرقمي في تقليص التدخل البشري المباشر في العمليات الرقابية، مما عزز مستوى الشفافية.
- ادي تقليص الاعتماد على الوثائق الورقية واليد العاملة الى خفض التكاليف التشغيلية بشكل محسوس.

ثانيا: التحقق من الفرضيات

الفرضية الأولى:

تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة عمليات الرقابة الجبائية من خلال تقليل وقت المعالجة وزيادة الملفات المفحوصة.

- تم تأكيد الفرضية من خلال ملاحظة تحسن واضح في سرعة المعالجة وعدد الملفات المفحوصة.

الفرضية الثانية:

الرقمنة تقلل التهرب الضريبي من خلال رفع نسبة اكتشاف المخالفات.

- تأكدت الفرضية بناءا على البيانات التي أظهرت ارتفاعا في عدد المخالفات المكتشفة وتحسن الإيرادات.

الفرضية الثالثة:

الرقمنة تعزز الشفافية في الرقابة الجبائية من خلال تقليل التدخل البشري.

- تم التحقق منها ميدانيا، حيث قلت فرص التلاعب بفضل الاعتماد على أنظمة الية ومعالجة رقمية.

الفرضية الرابعة:

الرقمنة تخفض التكاليف التشغيلية للرقابة الجبائية.

- تم إثباتها من خلال انخفاض الاعتماد على الموارد البشرية والوثائق الورقية.

ثالثا: التوصيات

- تعميم النظام الرقمي في جميع المصالح الجبائية الوطنية، مع تحسين البنية التحتية التكنولوجية.
- تكثيف برامج التكوين لفائدة الاعوان والمراقبين الجبائيين لتأهيلهم في مجال استخدام الأنظمة الرقمية.
- تعزيز اليات الرقابة البعدية عبر أدوات رقمية متطورة تعتمد على البيانات الكبرى والتحليل الذكي.
- ربط النظام الجبائي الرقمي بمصادر معلومات خارجية (كالبنوك، السجل التجاري، الجمارك) لتقوية فعالية الرقابة.
- ادماج الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة ورصد الاتجاهات والانماط اللتي قد تشير الى التهرب او التلاعب
- وضع خطة استراتيجية واضحة للانتقال الرقمي تشمل الموارد البشرية, والهياكل التقنية والاطر القانونية.
- تفعيل التعاون مع الشركاء الدوليين للاستفادة من الخبرات في مجال الرقمنة والرقابة,

رابعا: صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض العراقيل، من أهمها:

- صعوبة الوصول الى بعض البيانات الدقيقة الخاصة بالرقابة الجبائية.
- تحفظ بعض الموظفين في الادلاء بمعلومات تفصيلية لأسباب إدارية.
- تقص التوثيق الرقمي للبيانات على مستوى مفتشية الضرائب، مما تطلب جهدا إضافيا في التحليل.

خامسا: افاق الدراسة:

تبقى الرقمنة مجالا واسعا للبحث المستقبلي، ويمكن اقتراح محاور جديدة مثل:

- دراسة آثر الذكاء الاصطناعي على تطوير الرقابة الجبائية.
- تحليل تجربة الرقمنة في بلدان أخرى لمقارنة المردودية والفعالية.
- تقييم مدى استعداد المورد البشري الجبائي في الجزائر لمواكبة الرقمنة بشكل شامل.

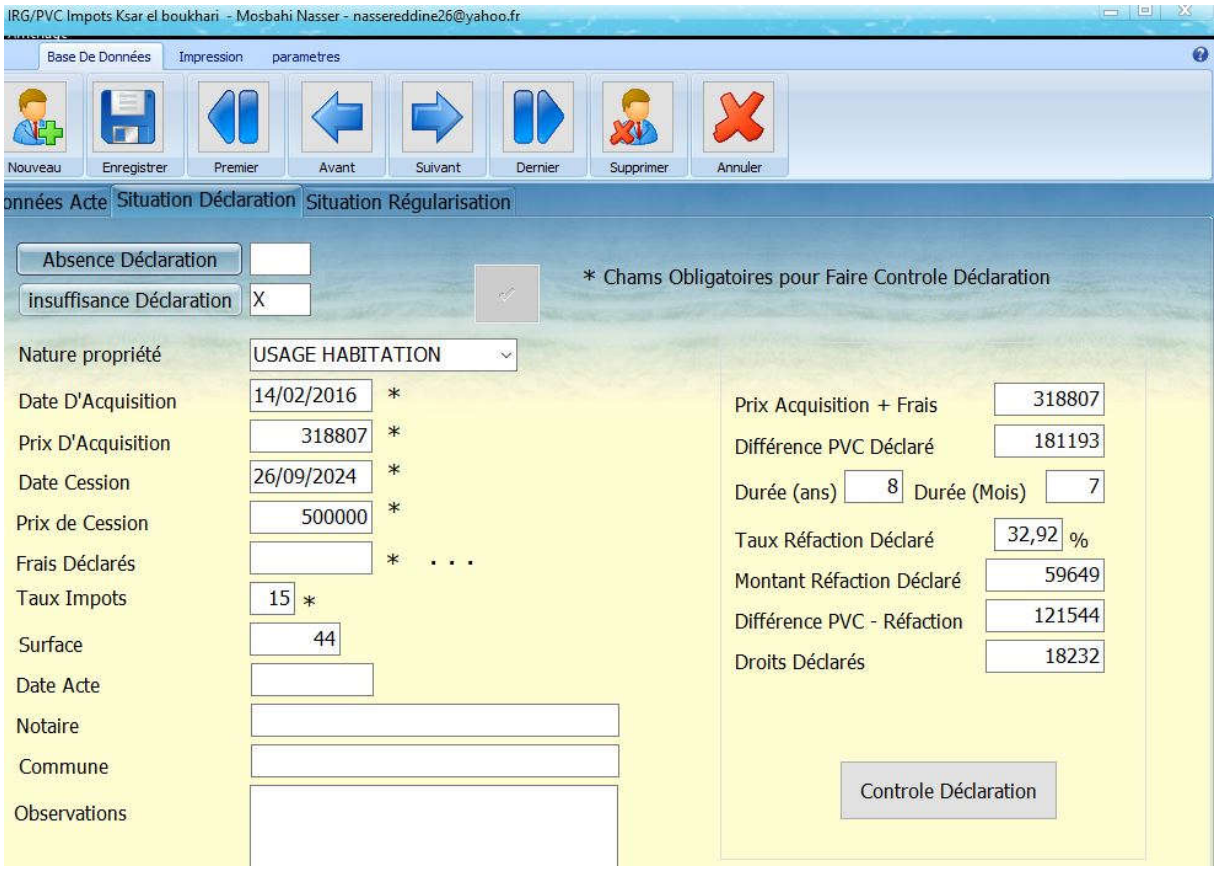
قائمة المصادر والمراجع

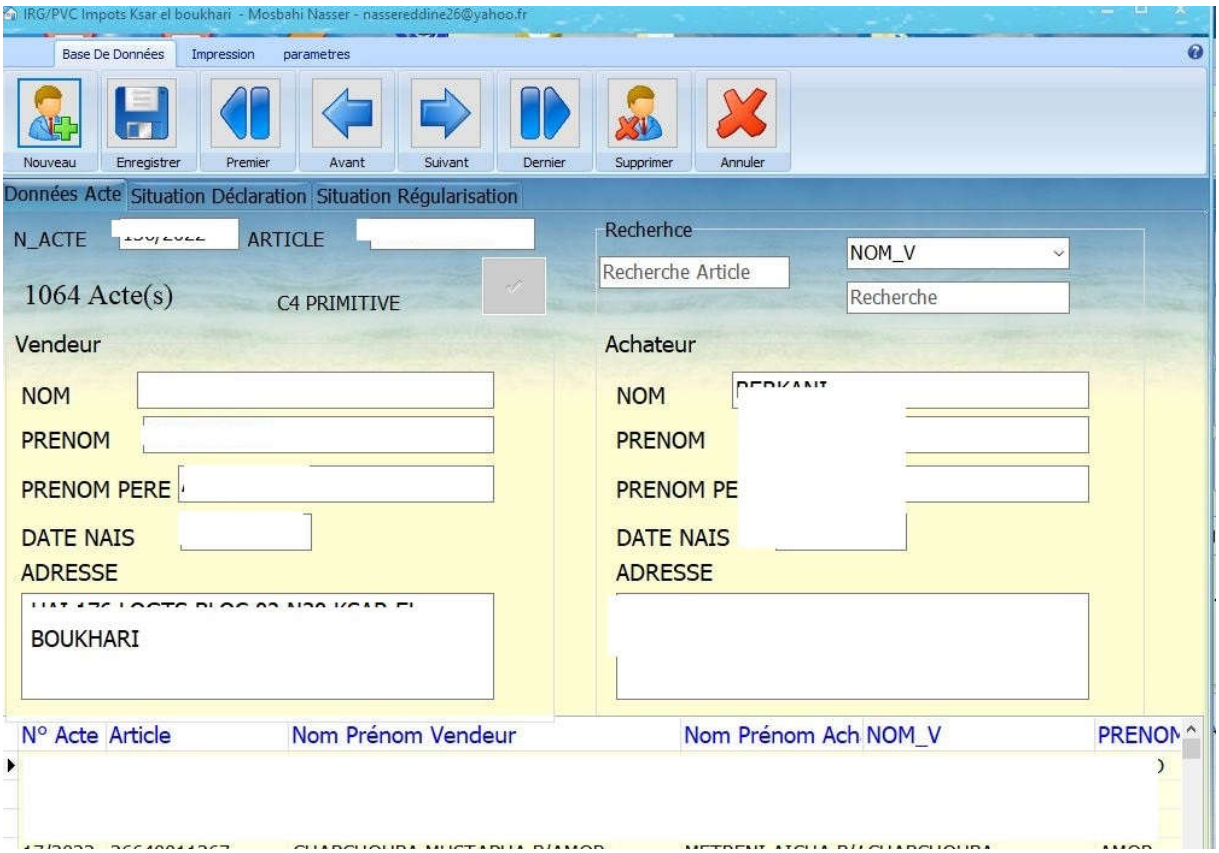
قائمة المصادر والمراجع

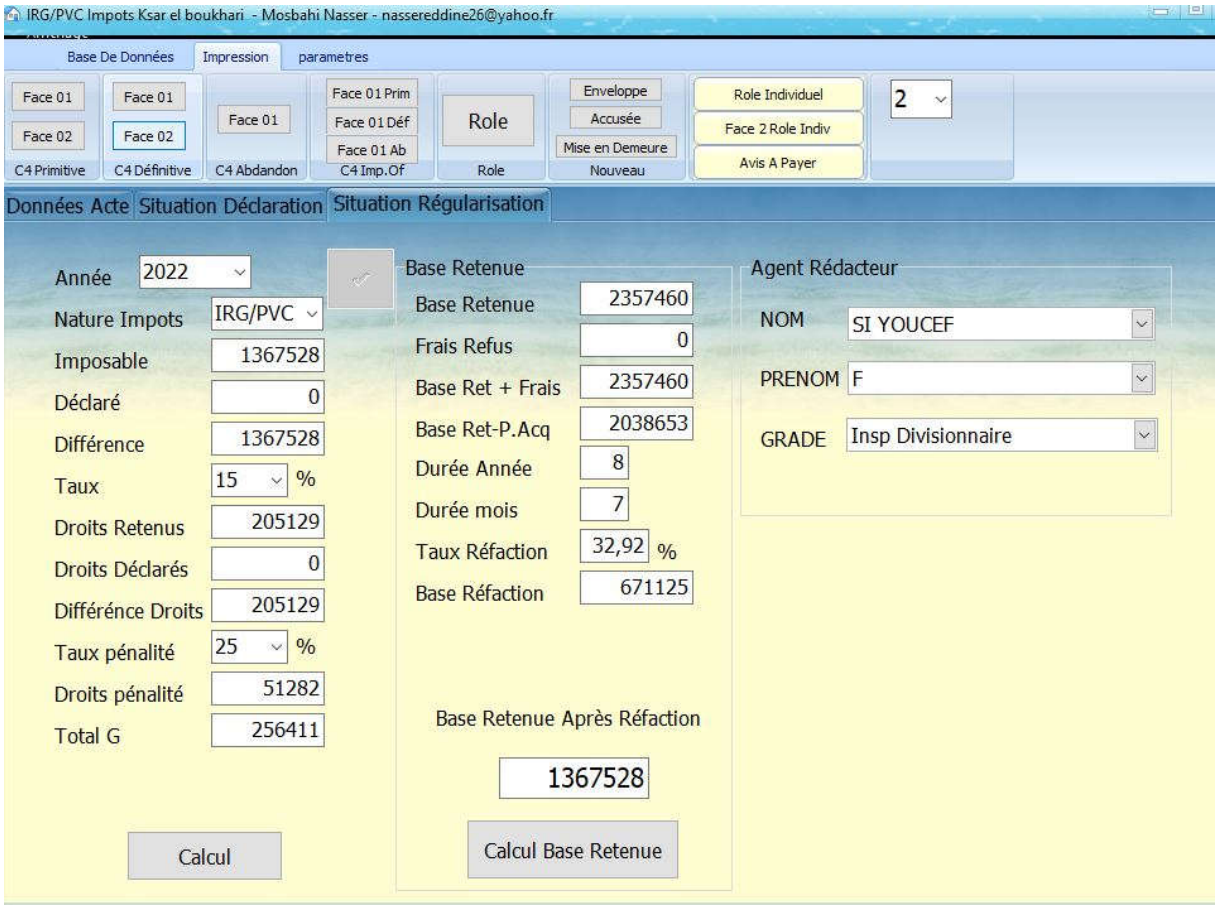
- بن عثمان عائشة، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2017/17.
- موقع وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، اطلع عليه في 2025-05-01، على الساعة20:40.
- صحيفة الوطن الجزائرية، اطلع عليه يوم الخميس 2025-05-01، على الساعة 21:41.
- خديري صبرينة جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الايرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، سنة 2019، ص 383-324.
- اسماعيل بن محمد شيماء بنت حميد، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب.
- Http:// bawabatic.dz البوابة الحكومية للخدمات العمومية، أطلع عليه في21-04-2025.
- الجريدة
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة
- الرقابة الجبائية، محاضرة بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2025-04-18.
- المؤسسة، من اعداد المتربصين بالاعتماد على وثائق
- المادة 1-18من قانون الإجراءات الجبائي لسنة 2024, المديرية العامة للضرائب,2024
- بن خلف الله عبد العزيز ونوراني لبني- دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة، جامعة بسكرة، 2023، ص28.
- بن عثمان عائشة، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد7 ،2017
- بن لحمر فتيحة حجاجي خدوجة، فعالية الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جباية مؤسسة، جامعة أدرار،2014/2013.
- حداش أمال. شارف ناصر، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصاديةالكمية، مجلد8، العدد1, 2022.
- إبراهيم حسين أثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمر في ظل تفاوت السوق، دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية محلة بحوث مستقبلية
- د. هبة عبد المنعم صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، ابو ظبي, 2021-10-06
- دانون محمد يمن- الرقابة الجبائية في القانون الجزائري مذكرة ماستر في العلوم القانونية، قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو2016.

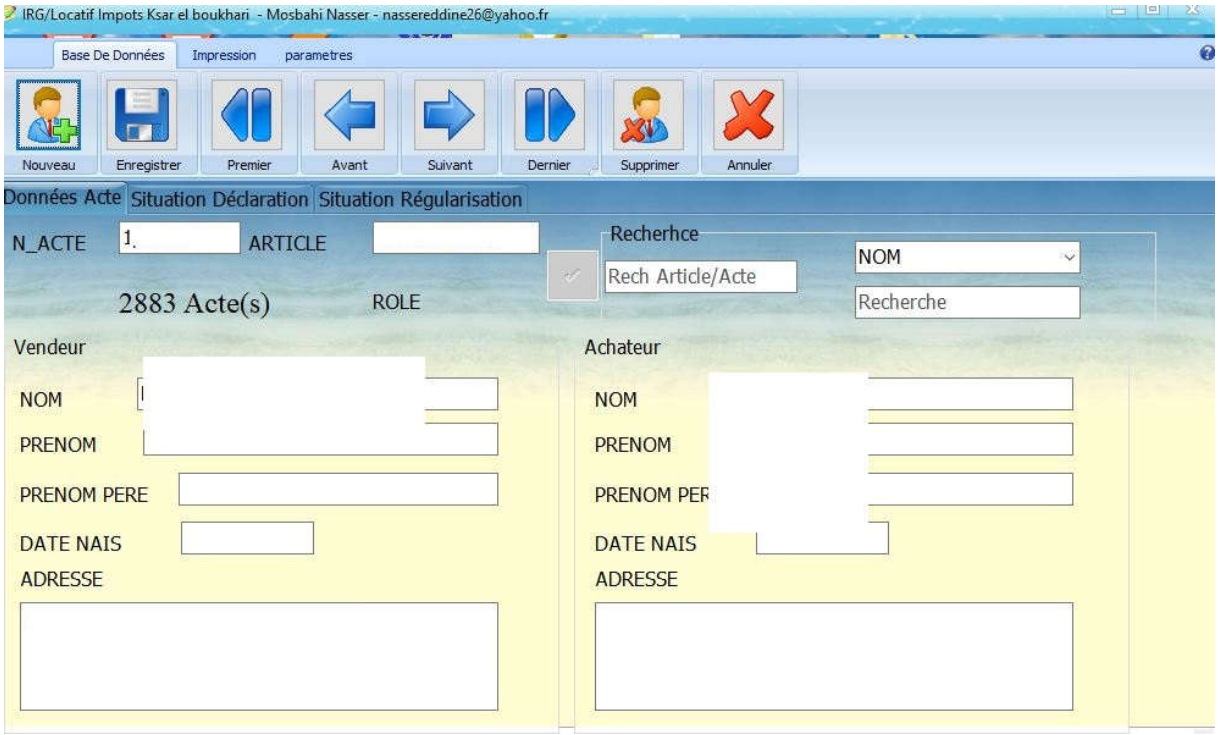
- ربيع نصيرة حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث، المجلد 06، العدد02، 2021
- دور المراجع الخارجي في الحد من الممارسات المحاسبية (نموذج إدارة الارباح) دراسة ميدانية،مجلة المؤسسة العدد 1438-2335, سنة 2019, ص139
- فارق سحنون، محمد لعريبية، دور العصرنة في تفعيل اداء الادارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، مذكرة ماستر، ولاية سطيف2021.
- شملال عبنونة، آثر الرقمنة على اداء المنظومة الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبةوالتدقيق،2023-2024
- فايد تسريب رشا، رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، تخصص محاسبة بالمسيلة، 2024/2023
- فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، دون طبعة، 2003، ص49.
- كسال لامية سلامة شملال عينونة، أثر الرقمنة على اداء المنظومة الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعةسعيدة،2023-2024
- كلود لوران: الرقابة الجبائية، الفحص الشخصي، بفرنسا،1995، ص13.
- منى مقلاثي، مداخلة بعنوان دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، جامعة قالمة، 28-29 اكتوبر2015.
- دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارة،العدد 08، 2017.جامعة محمد بوضياف 2019، ص 112.113
- وثائق المفتشية

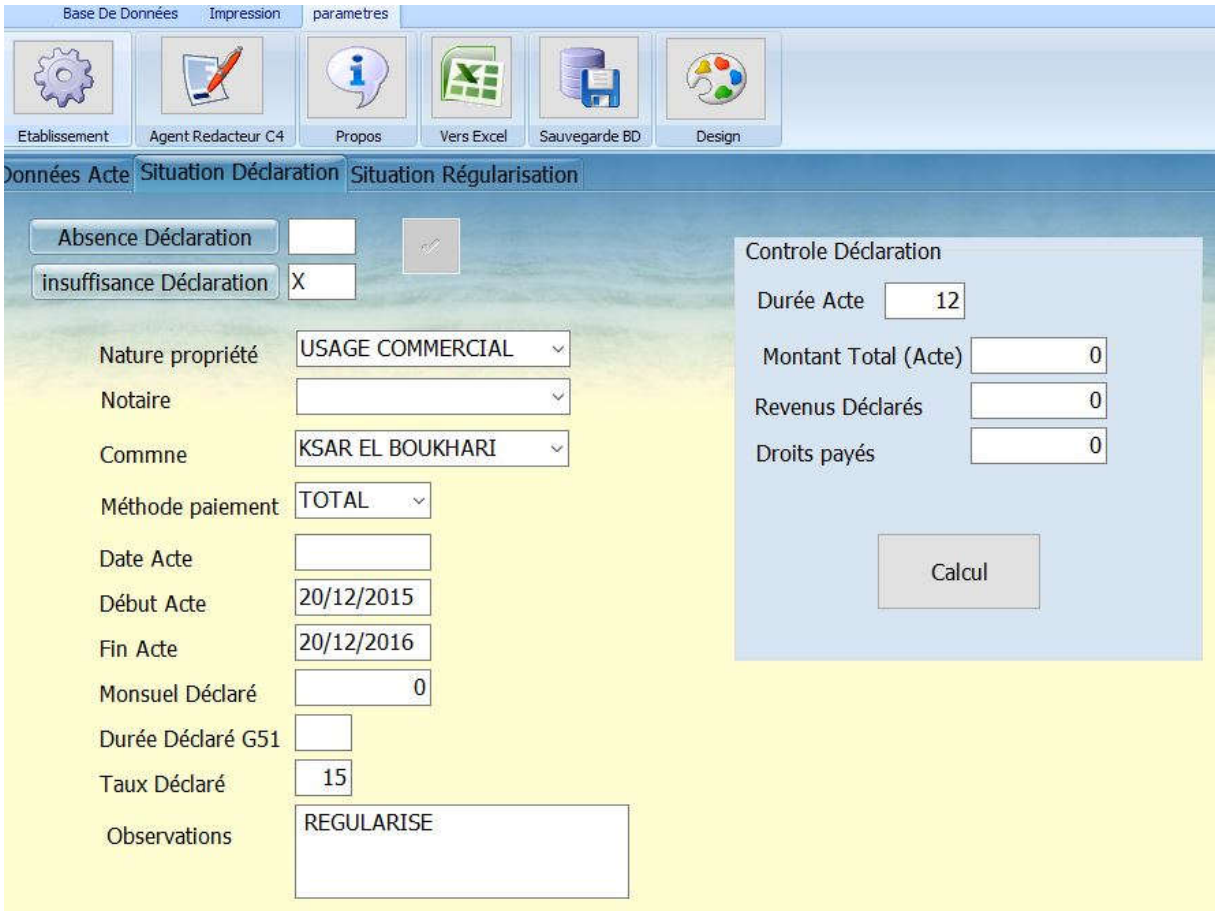
قائمة الملاحق

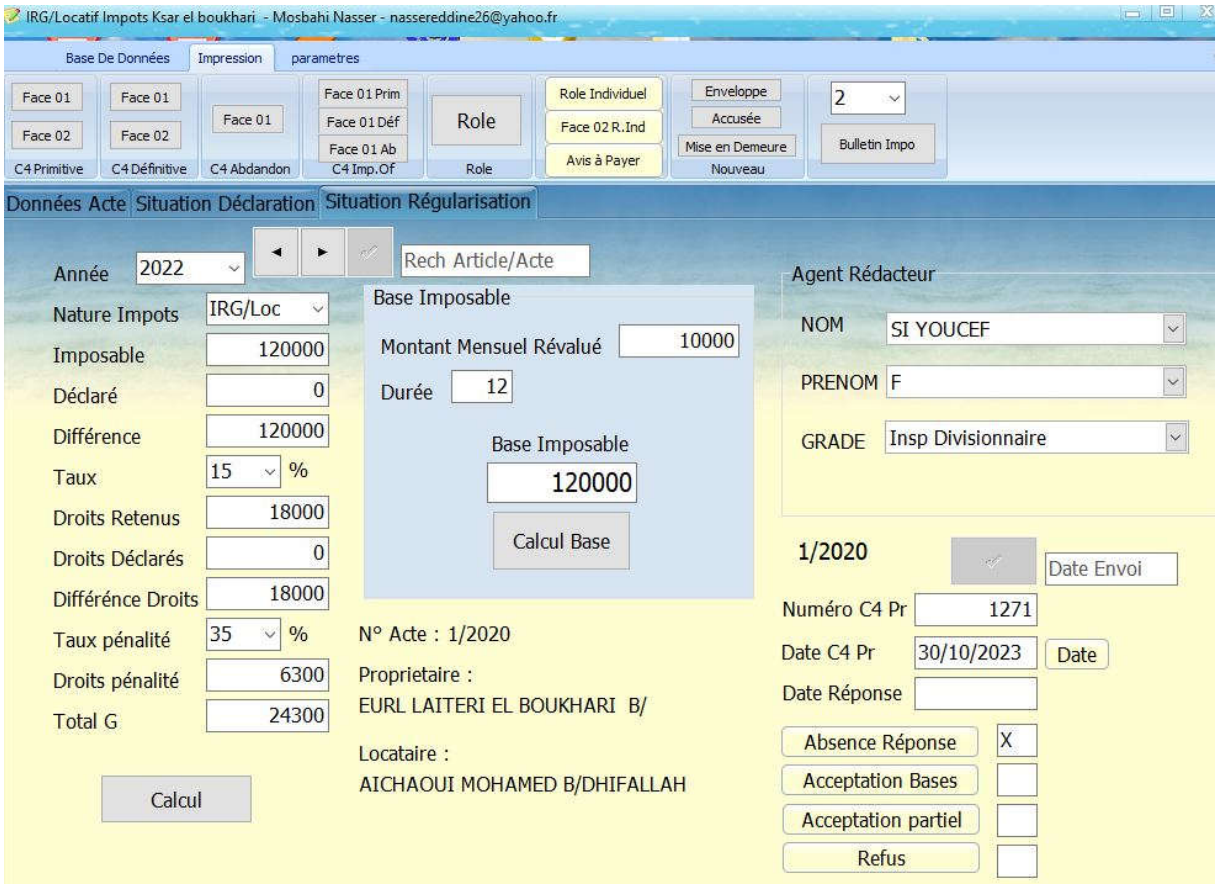

IRG/PVC Impots Ksar el boukhari - Mosbahi Nasser - nassereddine26@yahoo.fr
Base De Données
Impression
parametres
Nouveau
Enregistrer
Premier
Avant
Suivant
Dernier
Supprimer
Annuler
Situation Déclaration
Situation Régularisation
Absence Déclaration
insuffisance Déclaration
X
* Chams Obligatoires pour Faire Controle Déclaration
Nature propriété
USAGE HABITATION
Date D'Acquisition
14/02/2016
Prix D'Acquisition
318807
Date Cession
26/09/2024
Prix de Cession
500000
Frais Déclarés
Taux Impots
15
Surface
44
Date Acte
Notaire
Commune
Observations
Prix Acquisition + Frais
318807
Différence PVC Déclaré
181193
Durée (ans)
8
Durée (Mois)
7
Taux Réfaction Déclaré
32,92
%
Montant Réfaction Déclaré
59649
Différence PVC - Réfaction
121544
Droits Déclarés
18232
Controle Déclaration

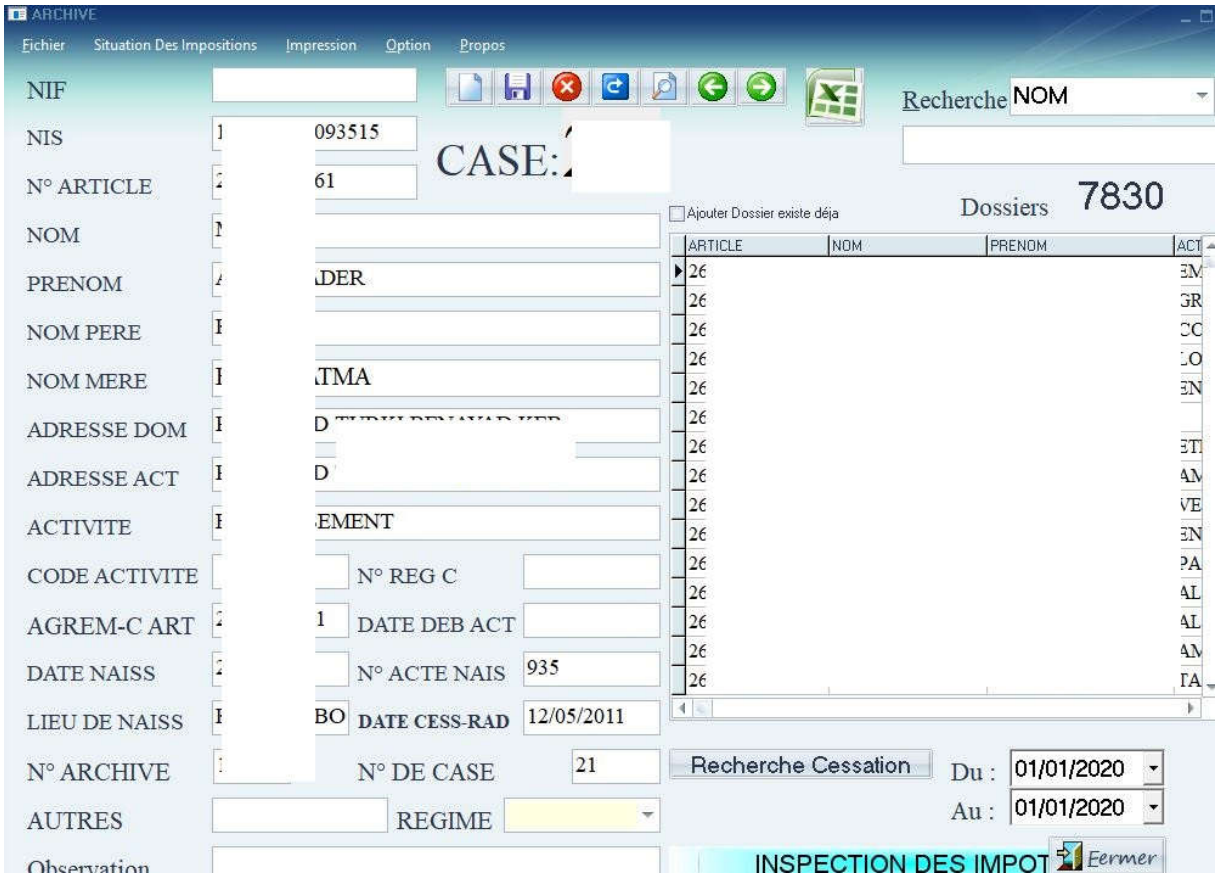

IRG/PVC Impots Ksar el boukhari - Mosbahi Nasser - nassereddine26@yahoo.fr
Base De Données
Impression
parametres
Nouveau
Enregistrer
Premier
Avant
Suivant
Dernier
Supprimer
Annuler
Données Acte
Situation Déclaration
Situation Régularisation
N_ACTE
ARTICLE
Recherhce
Recherche Article
NOM_V
Recherche
1064 Acte(s)
C4 PRIMITIVE
Vendeur
Achateur
NOM
PRENOM
PRENOM PERE
DATE NAIS
ADRESSE
BOUKHARI
NOM
PRENOM
PRENOM PE
DATE NAIS
ADRESSE
N° Acte
Article
Nom Prénom Vendeur
Nom Prénom Ach
NOM_V
PRENOM

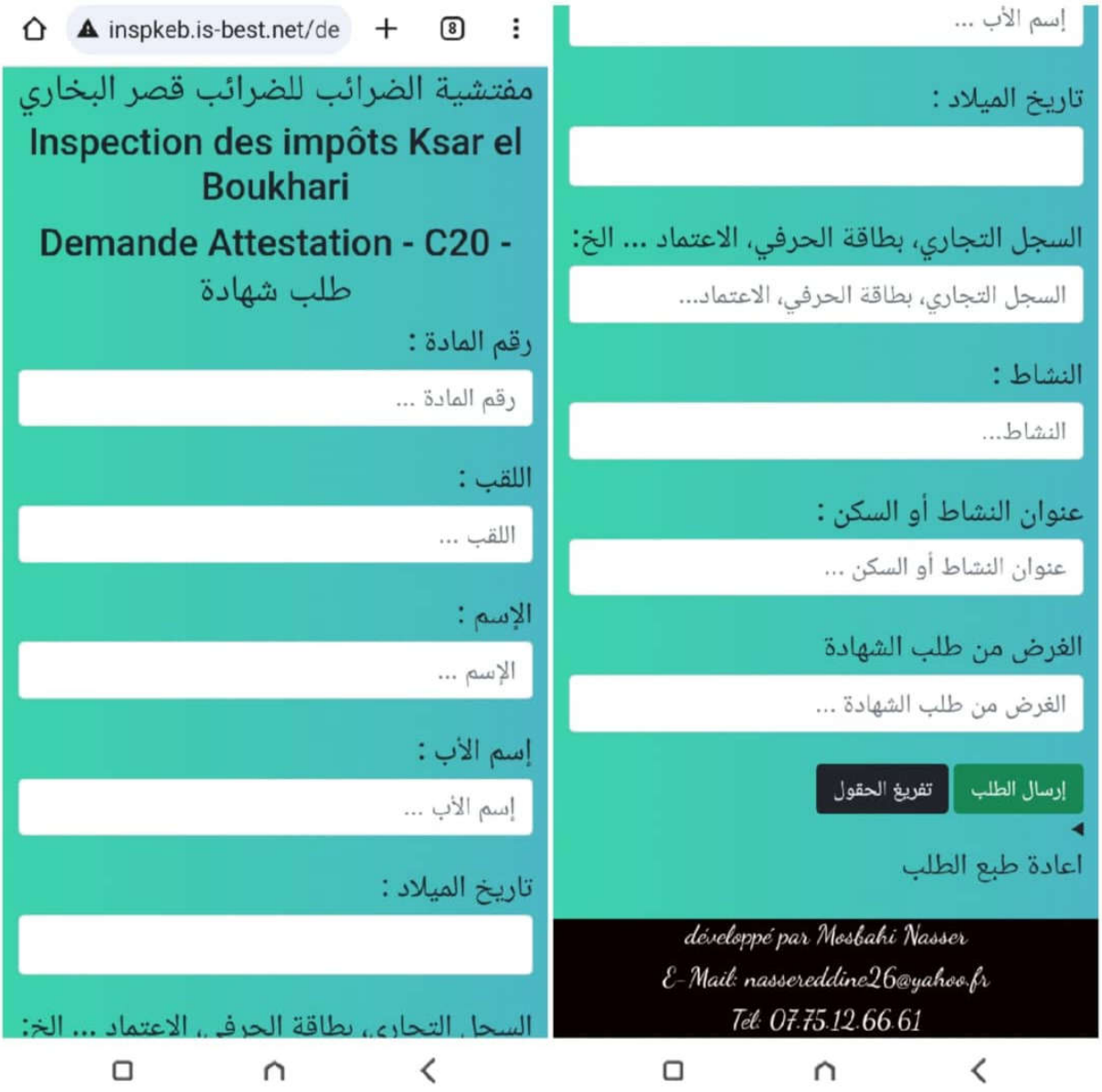

IRG/PVC Impots Ksar el boukhari - Mosbahi Nasser - nassereddine26@yahoo.fr
Base De Données
Impression
parametres
Face 01
Face 02
C4 Primitive
Face 01
Face 02
C4 Définitive
Face 01
C4 Abdandon
Face 01 Prim
Face 01 Déf
Face 01 Ab
C4 Imp.Of
Role
Role
Enveloppe
Accusée
Mise en Demeure
Nouveau
Role Individuel
Face 2 Role Indiv
Avis A Payer
2
Données Acte
Situation Déclaration
Situation Régularisation
Année 2022
Nature Impots IRG/PVC
Imposable 1367528
Déclaré 0
Différence 1367528
Taux 15 %
Droits Retenus 205129
Droits Déclarés 0
Différénce Droits 205129
Taux pénalité 25 %
Droits pénalité 51282
Total G 256411
Calcul
Base Retenue
Base Retenue 2357460
Frais Refus 0
Base Ret + Frais 2357460
Base Ret-P.Acq 2038653
Durée Année 8
Durée mois 7
Taux Réfaction 32,92 %
Base Réfaction 671125
Base Retenue Après Réfaction
1367528
Calcul Base Retenue
Agent Rédacteur
NOM SI YOUCEF
PRENOM F
GRADE Insp Divisionnaire


IRG/Locatif Impots Ksar el boukhari - Mosbahi Nasser - nassereddine26@yahoo.fr
Base De Données
Impression
parametres
Nouveau
Enregistrer
Premier
Avant
Suivant
Dernier
Supprimer
Annuler
Données Acte
Situation Déclaration
Situation Régularisation
N_ACTE
1.
ARTICLE
2883 Acte(s)
ROLE
Recherhce
Rech Article/Acte
NOM
Recherche
Vendeur
NOM
PRENOM
PRENOM PERE
DATE NAIS
ADRESSE
Achateur
NOM
PRENOM
PRENOM PER
DATE NAIS
ADRESSE


Base De Données
Impression
parametres
Etablissement
Agent Redacteur C4
Propos
Vers Excel
Sauvegarde BD
Design
Données Acte
Situation Déclaration
Situation Régularisation
Absence Déclaration
insuffisance Déclaration
X
Nature propriété
USAGE COMMERCIAL
Notaire
Commne
KSAR EL BOUKHARI
Méthode paiement
TOTAL
Date Acte
Début Acte
20/12/2015
Fin Acte
20/12/2016
Monsuel Déclaré
0
Durée Déclaré G51
Taux Déclaré
15
Observations
REGULARISE
Controle Déclaration
Durée Acte
12
Montant Total (Acte)
0
Revenus Déclarés
0
Droits payés
0
Calcul

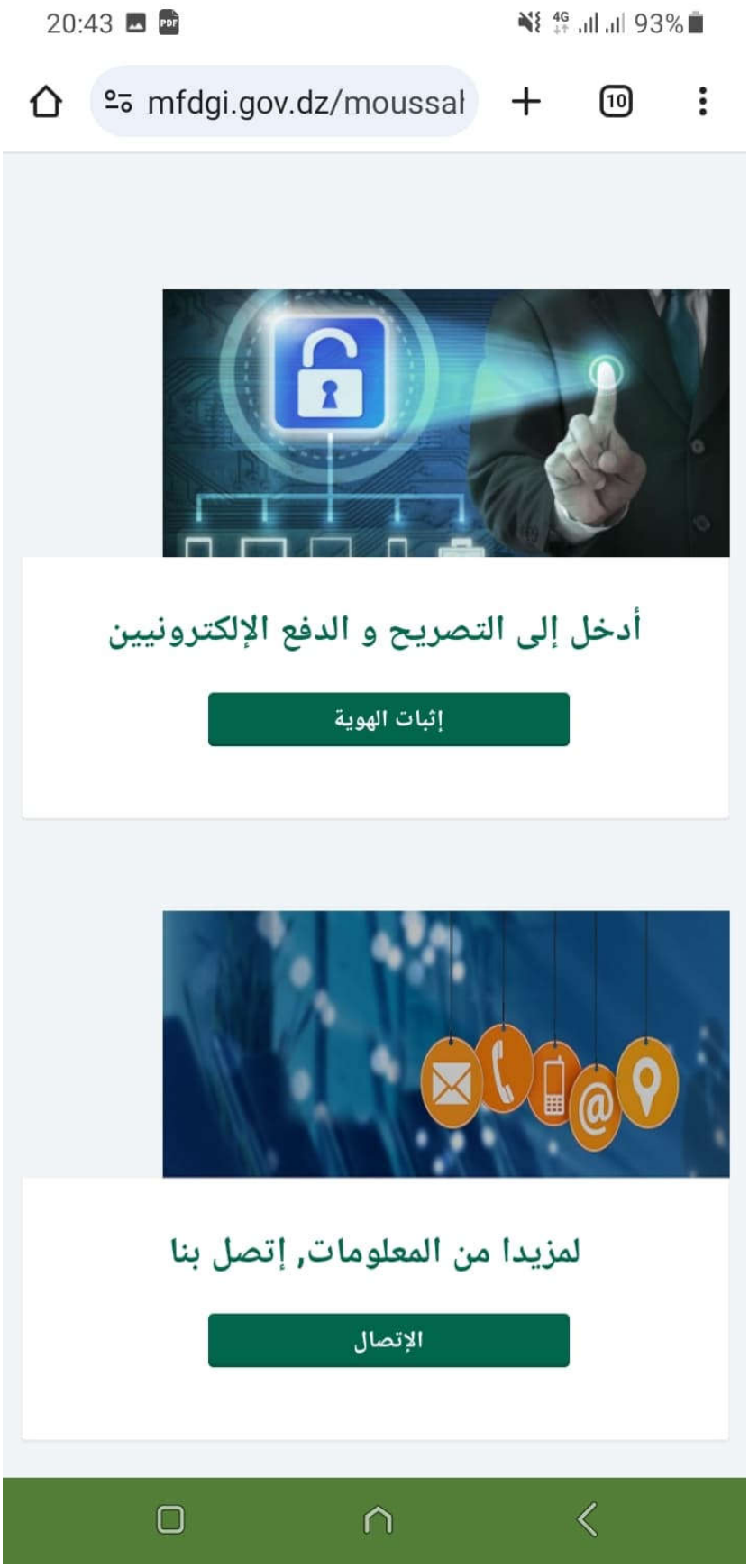

IRG/Locatif Impots Ksar el boukhari - Mosbahi Nasser - nassereddine26@yahoo.fr
Base De Données
Impression
parametres
Face 01
Face 02
C4 Primitive
Face 01
Face 02
C4 Définitive
Face 01
C4 Abdandon
Face 01 Prim
Face 01 Déf
Face 01 Ab
C4 Imp.Of
Role
Role
Role Individuel
Face 02 R.Ind
Avis à Payer
Enveloppe
Accusée
Mise en Demeure
Nouveau
2
Bulletin Impo
Données Acte
Situation Déclaration
Situation Régularisation
Année
2022
Rech Article/Acte
Nature Impots
IRG/Loc
Imposable
120000
Déclaré
0
Différence
120000
Taux
15
%
Droits Retenus
18000
Droits Déclarés
0
Différénce Droits
18000
Taux pénalité
35
%
Droits pénalité
6300
Total G
24300
Calcul
Base Imposable
Montant Mensuel Révalué
10000
Durée
12
Base Imposable
120000
Calcul Base
N° Acte : 1/2020
Proprietaire :
EURL LAITERI EL BOUKHARI B/
Locataire :
AICHAOUI MOHAMED B/DHIFALLAH
Agent Rédacteur
NOM
SI YOUCEF
PRENOM
F
GRADE
Insp Divisionnaire
1/2020
Date Envoi
Numéro C4 Pr
1271
Date C4 Pr
30/10/2023
Date
Date Réponse
Absence Réponse
X
Acceptation Bases
Acceptation partiel
Refus


ARCHIVE
Fichier
Situation Des Impositions
Impression
Option
Propos
NIF
NIS
N° ARTICLE
NOM
PRENOM
NOM PERE
NOM MERE
ADRESSE DOM
ADRESSE ACT
ACTIVITE
CODE ACTIVITE
AGREM-C ART
DATE NAISS
LIEU DE NAISS
N° ARCHIVE
AUTRES
Observation
N° REG C
DATE DEB ACT
N° ACTE NAIS
935
DATE CESS-RAD
12/05/2011
N° DE CASE
21
REGIME
CASE:
Recherche
NOM
Ajouter Dossier existe déja
Dossiers
7830
ARTICLE
NOM
PRENOM
Recherche Cessation
Du :
01/01/2020
Au :
01/01/2020
INSPECTION DES IMPOT
Fermer

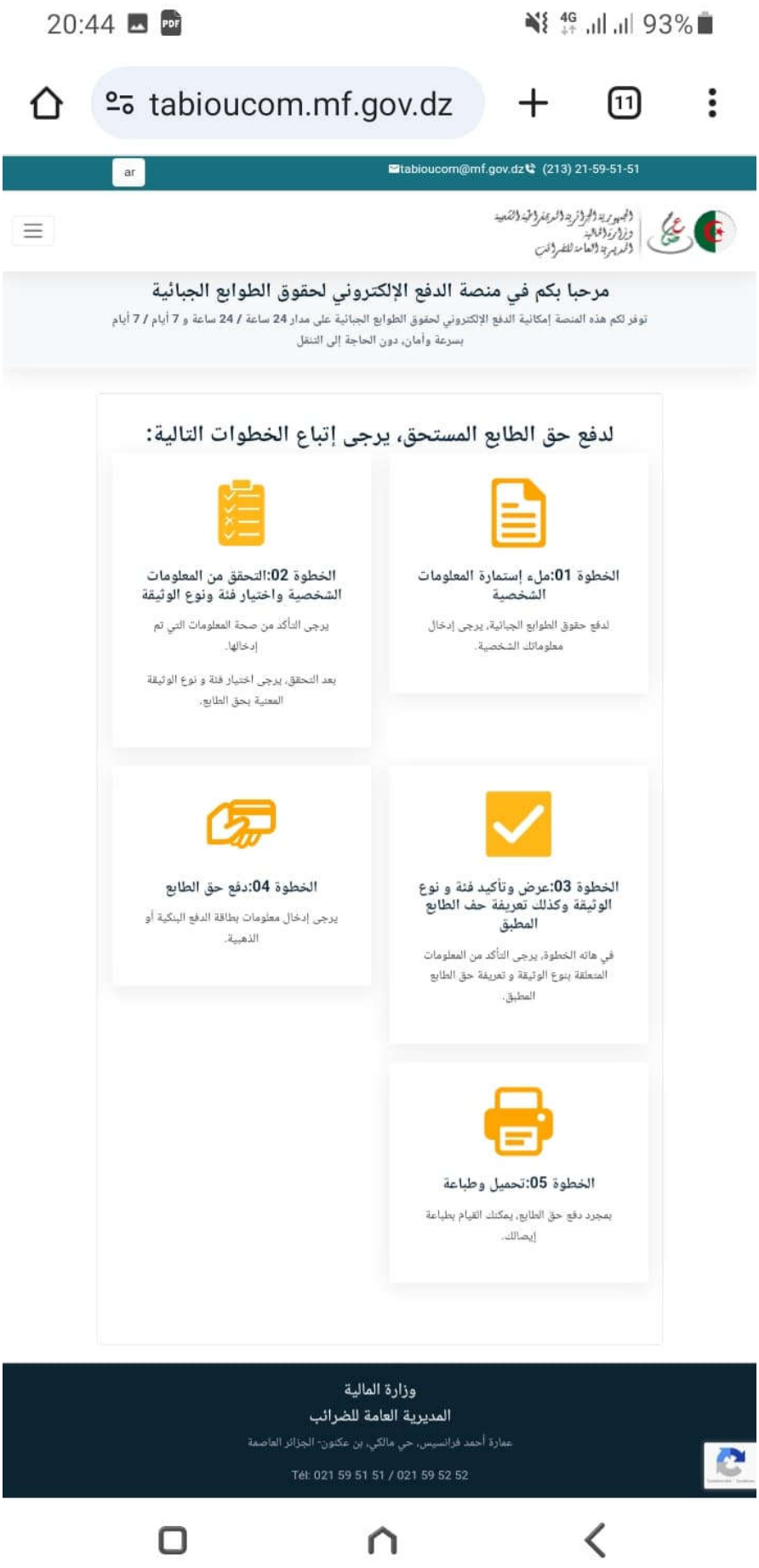

inspkeb.is-best.net/de
مفتشية الضرائب للضرائب قصر البخاري
Inspection des impôts Ksar el Boukhari
Demande Attestation - C20 -
طلب شهادة
رقم المادة :
رقم المادة ...
اللقب :
اللقب ...
الإسم :
الإسم ...
إسم الأب :
إسم الأب ...
تاريخ الميلاد :
السجل التجاري، بطاقة الحرفي، الاعتماد ... الخ:
إسم الأب ...
تاريخ الميلاد :
السجل التجاري، بطاقة الحرفي، الاعتماد ... الخ:
السجل التجاري، بطاقة الحرفي، الاعتماد...
النشاط :
النشاط...
عنوان النشاط أو السكن :
عنوان النشاط أو السكن ...
الغرض من طلب الشهادة
الغرض من طلب الشهادة ...
إرسال الطلب
تفريغ الحقول
اعادة طبع الطلب
développé par Mosbahi Nasser
E-Mail: nassereddine26@yahoo.fr
Tél: 07.75.12.66.61

تاريخ الإمتلاك أو الإنشاء	
سعر الإقتناء أو قيمة الإنشاء	
تاريخ التنازل	
سعر التنازل عن العقار	
مصاريف الصيانة والإقتناء و التحسين في حدود 30% من سعر الإقتناء أو قيمة الإنشاء	
الحقوق والرسوم المدفوعة و مصاريف اخرى مثبتة قانونا	
الملكية عبارة عن بناية جماعية او فردية وتشكل ملكية وحيدة وسكن رئيسي (تخفيض ثاني 50%)	إذا نعم قم بالتأشير على الخانة ☐


مرجع أسعار العقار 2023-2024
تحميل وثيقة التصريح ج 17
حساب مبلغ الضريبة


20:43
93%
mfdgi.gov.dz/moussal
10
أدخل إلى التصريح و الدفع الإلكترونيين
إثبات الهوية
لمزيدا من المعلومات, إتصل بنا
الإتصال


جباية تيك
الإنخراط...
إذا لم تنخرط بعد، اتصل بالمديرية العامة
الضرائب.تتطرك إجراءات مبسطة
للانخراط..رمز الدخول الخاص بك جاهز
احجـز موعد
الدخول إلى التصريح والدفع
الإلكترونيين
اثبات الهوية
أطلب رمز الدخول الخاص بك
احجز موعدك


20:44
93%
tabioucom.mf.gov.dz
ar
tabioucom@mf.gov.dz (213) 21-59-51-51
مرحبا بكم في منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية
توفر لكم هذه المنصة إمكانية الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع الجبائية على مدار 24 ساعة / 24 ساعة و 7 أيام / 7 أيام بسرعة وأمان، دون الحاجة إلى التنقل
لدفع حق الطابع المستحق، يرجى إتباع الخطوات التالية:
الخطوة 01:ملء إستمارة المعلومات الشخصية
لدفع حقوق الطوابع الجبائية، يرجى إدخال معلوماتك الشخصية.
الخطوة 02:التحقق من المعلومات الشخصية واختيار فئة ونوع الوثيقة
يرجى التأكد من صحة المعلومات التي تم إدخالها.
بعد التحقق، يرجى اختيار فئة و نوع الوثيقة المعنية بحق الطابع.
الخطوة 03:عرض وتأكيد فئة و نوع الوثيقة وكذلك تعريفة حف الطابع المطبق
في هاته الخطوة، يرجى التأكد من المعلومات المتعلقة بنوع الوثيقة و تعريفة حق الطابع المطبق.
الخطوة 04:دفع حق الطابع
يرجى إدخال معلومات بطاقة الدفع البنكية أو الذهبية.
الخطوة 05:تحميل وطباعة
بمجرد دفع حق الطابع، يمكنك القيام بطباعة إيصالك.
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
عمارة أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون- الجزائر العاصمة
Tél: 021 59 51 51 / 021 59 52 52